

The Attitude of the Maghreb Union countries from Iraqi occupation of Kuwait 1990-1991

Assistant Professor Dr. Ali Judeh Sabih Al-Maliki
University of Basrah / Basrah & Arabian Gulf Studies Center
E-mail: ali.almaliki@uobasrah.edu.iq

Abstract:

The Iraqi aggression against the State of Kuwait on August 2١٩٩٠, brought about radical changes at all regional and global levels. This has had a profound impact on most political, economic, and societal aspects. Especially in the Arab world, despite this, not all countries were united in their condemnation of the Iraqi aggression. The Maghreb Union (Libya-Tunisia-Algeria-Morocco-Mauritania), the newly established 1989, was a model for the divergence of political visions and positions. At a time when Morocco strongly condemned the aggression, it reached the point of participating in military forces to deter Iraqi aggression.

We find Mauritania standing on the side of Iraq from first sight. While Libya, Tunisia and Algeria, condemned the aggression in theory and not in practice, but with the first strikes of the allied forces led by the United States on January 16, ١٩٩١ on Iraq, The five countries of the Maghreb Union united in condemning the aggression against Iraq, and made it clear that the goal was the liberation of Kuwait, not the destruction of Iraq.

They explained that the goal is the liberation of Kuwait, not the destruction of Iraq, and whatever the political positions and the accounts of each country are, The whole world has been afflicted with a deep crack, the effects of which are still present politically, economically and socially.

Key words: position, union, occupation, Iraq, Kuwait.

موقف دول الاتحاد المغاربي من الاحتلال العراقي للكويت

١٩٩٠ - ١٩٩١

الأستاذ المساعد الدكتور

علي جودة صبيح المالكي

جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي

E-mail: ali.almaliki@uobasrah.edu.iq

الملخص:

أحدث الاحتلال العراقي لدولة الكويت في الثاني من آب عام ١٩٩٠ تغيرات جذرية في الأصعدة كافة الإقليمية، والعالمية، وهو ما أحدث تأثيراً بالغاً في جُلّ المناحي السياسية، والاقتصادية، والمجتمعية ؛ خاصة في العالم العربي، وبالرغم من ذلك، فلم تكن الدول كافة على وتيرة واحدة من الإدانة للعدوان العراقي، وكان الاتحاد المغاربي (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا) حديث النشأة، إذ تأسس عام ١٩٨٩ نموذجاً لتباين الرؤى، والمواقف السياسية، ففي الوقت الذي أدانته المغرب إدانة شديدة اللهجة، وبلغ بها الأمر المشاركة بقوات عسكرية لردع العدوان، نجد موريتانيا تقف في صف العراق من الوهلة الأولى، بينما ليبيا، وتونس، والجزائر ادانته نظرياً لا عملياً، ولكنه مع أولى ضربات القوات المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ١٦ كانون الثاني عام ١٩٩١، على العراق، تكاثفت دول الاتحاد المغاربي الخمس على إدانة الحملة على العراق، وأوضحوا أن الهدف تحرير الكويت لا تدمير العراق، وأيا كانت المواقف السياسية وحسابات كل دولة، فإن الاحتلال العراقي، وتداعياته أصاب العالم أجمع بتصدع بالغ لا زالت آثاره حاضرة ماثلة سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً.

الكلمات المفتاحية: موقف ، الاتحاد ، الاحتلال ، العراق ، الكويت .

مقدمة:

أحدث الاحتلال العراقي لدولة الكويت في الثاني من آب عام ١٩٩٠، وما تمخض عنه من حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ تغييرات راديكالية في الخارطة الجيوسياسية للعالم بشكل عام، وللشرق الأوسط خاصة، وتغيرت معها الأطر كافة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية لدول الشرق، وتنبه المجتمع الدولي، ومنظومته الجديدة أنهم أمام حدث جلل، وضع هذا النظام الذي تشكل في أعقاب الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي الذي تكاتف الجميع للإطاحة به، والسعي نحو أحادية القيادة العالمية عسكرياً، واقتصادياً، وكذلك توحيد ألمانيا عقب انهيار سور برلين في التاسع من تشرين الثاني عام ١٩٨٩ أمام اختبار حقيقي يُثبت متانة هذا النظام من هشاشته، وبالأخص بعدما صار النظام العالمي لا يعتمد على القوة العسكرية فحسب، فأصبحت المعضلة الأمنية وحاجة كل دولة لزيادة قوتها وتحقيق الأمن، ليس بمتوقف على التسليح فقط^(١)؛ إذ صار الاقتصاد عاملاً قوياً لا يقل عن العامل العسكري أهمية، فازدادت الوجهة العالمية مركزية، وتكتلاً خاصة في وجه من يعرقل الدورة الاقتصادية العالمية، فكان احتلال العراق للكويت اختباراً حقيقياً للعالم الجديد بعدما فشلت النظم الماركسية^(٢). وأطروحات الكينزية^(٣) بشكل واضح للبيان^(٤).

وقد أدت تلك النظرة - في بادئ الأمر - إلى تكاتف العالم وإدانة شبه كلية للاحتلال العراقي، وقام مجلس الأمن وفق موانئق الأمم المتحدة إلى استصدار خطاب شديد اللهجة يدين القمع، واستخدام القوة العسكرية للاعتداء على دولة ذات سيادة، واستقلالية^(٥). ولكن سرعان ما اتخذ كل فريق موقفاً يعكس أيديولوجيته، وأجندته الخاصة، ووصل الأمر إلى حد التباين الحاد بين الدول في موقفها من العدوان، ولم تكن دول الاتحاد المغاربي^(٦) بخارج عن هذا الإطار، فقد كان بعضها؛ إقراراً لبيان مؤتمر القمة العربي الطارئ بالقاهرة في العاشر آب عام ١٩٩٠ الذي أدان العدوان العراقي وطالب العراق بالانسحاب الفوري من الكويت وعدم الاعتراف بقرار النظام العراقي الخاص بضمها، وذهبت المملكة المغربية بعيداً، وبادرت بالشراكة مع سوريا ومصر بإرسال قوات عسكرية إلى الحدود السعودية الكويتية؛ تنفيذاً للقرارات التي اتخذها المؤتمر، واستجابة لطلب الحكومة الكويتية والسعودية، ورغم ذلك فقد حاول ملك المغرب الحسن الثاني ١٩٦١ - ١٩٩٩ انتهاج السبل الدبلوماسية؛ وذلك بدعوته الرئيس العراقي صدام حسين ١٩٧٩ - ٢٠٠٣ إلى قمة عربية طارئة في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٩٠، ولكنه اشترط إلغاء قرارات قمة القاهرة؛ لحضور قمة المغرب، ولكن قبول طلبه بالرفض التام^(٧).

ومما عقد الأمور أن جميع العالم، وفي شبه اتفاق أخرجوا موانئق الإدانة للمواقفة المتطرفة، والحث على سلمية العلاقات الدولية، وصار شبه إجماع عالمي أن التعاون هو الأساس في العلاقات الدولية، وهو بمثابة الروابط الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة؛ ومن ثم ضرورة منع العنف أو حتى التلويح بالقوة^(٨).

ولكن رغم ذلك، فإن مواقف دول الاتحاد المغاربي - على وجه العموم - لم تكن واحدة، إذ عكست تشتتاً، واضطراباً حاداً في المواقف الرسمية، والشعبية لدول الاتحاد، فرغم أن دول الاتحاد الخمس تتناوب رئاسة الاتحاد، إلا أن أزمة العدوان كشفت مدى التباين، والتباين بين مواقف هذه الدول من جهة، وبين مؤسساتها الشعبية والجماهيرية من جهة أخرى، فإن كانت المغرب وافقت على المشاركة العسكرية، فإن دولة كموريتانيا، أيدت النظام العراقي، وأبدت تفهماً لما قام به، واتخذت ليبيا وتونس والجزائر مواقف وسطاً بين الموقفين^(٩)، فقد كانت الأزمة صدمة عنيفة لها جذوراً عميقة، وكانت دول الاتحاد المغاربي أشد المعبرين عن عنفها، وحدتها من خلال التباين الحاد الذي يتضح من خلال الدراسة، التي أحاطت الأزمة، وموقف دول الاتحاد المغاربي منها بالدرس، والبحث من خلال تمهيد، ومبحثين، وخاتمة، على هذا النحو:

- التمهيد: لمحة تاريخية عن مطالبات العراق بالكويت

- المبحث الأول: مواقف دول الاتحاد المغاربي من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠ - ١٩٩١ .
- المبحث الثاني: المبررات والأسباب لمواقف الاتحاد المغاربي من الاحتلال العراقي للكويت .
- خاتمة: نتائج البحث.

التمهيد:

بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، أراد البريطانيون ترسيم الحدود بين العراق والكويت؛ خاصة مع تنصيبهم ملكاً هاشمياً على العراق، وهو فيصل بن الملك حسين ملك الحجاز ١٩٢١ - ١٩٣٣، وكون الشؤون الخارجية الكويتية بأيديهم؛ وفقاً لاتفاقية عام ١٨٩٩، وكان قد سبق واتفقت الحكومة البريطانية مع الدولة العثمانية في العام ١٩١٣ على رسم خريطة الحدود، وكانت بريطانيا تعتبر تلك الحدود هي الحدود الكويتية، وتم إقرار ذلك في العام ١٩٢٢، وكانت تصل بالكويت جنوباً إلى جبل منيفه على مسافة تبعد نحو مئة وستين ميلاً عن حدود الكويت الحالية مع المملكة العربية السعودية، واعترف الطرفان الكويتي والعراقي مع بداية العشرينات باتفاقية عام ١٩١٣ بين بريطانيا والدولة العثمانية^(١٠).

المسألة أكبر من عقود ومواثيق فإن المشكلة ظلت مستمرة، إذ إن مشكلة الحدود بمنطقة الخليج العربي لها طابعها الخاص والمتشاك؛ إذ تعود إلى حركة القبائل ونزاعها؛ ويكمن سببها الرئيس في ظهور النفط بالمنطقة، وهو ما يمكن معه التأريخ للمشاكل الحدودية مع تأريخ التنقيب عن النفط واكتشافه، وبدأ الإحساس بالسيادة من منطلقات اقتصادية يعظم عاماً بعد آخر^(١١).

وكان نتاج الحديث عن ترسيم الحدود في مؤتمر العقير مع أواخر تشرين الثاني عام ١٩٢٢، الذي وقعت فيه الأطراف الثلاثة نجد والعراق والكويت اتفاقية العقير في الثاني من كانون الأول ١٩٢٢،

موقف دول الاتحاد المغاربي من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١

وتقلصت معها حدود الكويت الجنوبية عما كانت عليه ١٩١٣، ورسمت منطقتان محايدتان بين السعودية والكويت جنوباً، وبين العراق والسعودية شمالاً^(١٢).

برزت على السطح لأول مرة المطالبة العراقية بالكويت خلال العام ١٩٣٧ في عهد الملك العراقي غازي بن فيصل الهاشمي ١٩٣٣-١٩٣٩، الذي تدهورت في عهده العلاقات الكويتية العراقية؛ وذلك لإصراره على التدخل في الشؤون الداخلية الكويتية، وعدم احترام التعاقدات الحدودية بين البلدين^(١٣). وقد شن حملة عنيفة ضد الكويت، وأوردت بعض الصحف العراقية الرسمية نبأ عزم العراق على ضمها، وأصدر الملك أوامره بذلك، ولكن الجيش العراقي رفض، لاسيما بعد التدخل البريطاني، وطالبت تفسيراً من رئيس الوزراء العراقي؛ فأرسل برقية إلى السفير البريطاني موريس بيترسون Morris Peterson؛ نوه فيها أن الملك لا يقصد سوى إرساء بعض النظم الليبرالية، وما أنباء الصحف ما هو الا تهديد فحسب، وانتهى الأمر بمقتل الملك غازي عام ١٩٣٩ إبان الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥^(١٤).

ظهرت المطالبة مجدداً عقب إعلان الكويت استقلالها عام ١٩٦١، إذ عقد عبد الكريم قاسم ١٩٥٨ - ١٩٦٣ مؤتمراً صحفياً في الخامس والعشرين من حزيران في العام نفسه، ليعلن مطالبته بضم الكويت للعراق، واستمرت تلك الأزمة ثلاث سنوات إلى أن تمت الإطاحة بالحاكم العراقي عام ١٩٦٣^(١٥).

حدثت هدنة نسبية في العلاقات بين البلدين، وعاد التوتر مع بداية السبعينيات، وصرح النظام العراقي بالغبن الكويتي للعراق؛ خاصة أنها رُسمت بإيدي بريطانية، مطالباً بمنفذ بحري على الخليج، وبالتحديد جزيرتي وربة^(١٦). وبوبيان^(١٧)؛ استناداً إلى حاجة العراق لهذا المنفذ؛ ومع نهاية عام ١٩٧٢ بنى العراقيون طريقاً عبر الأراضي الكويتية يؤدي إلى مواقعهم على الخليج، واحتلت العراق نقطة الصامته الكويتية، وقتل فيها كويتيان وجندي عراقي، وتأزمت العلاقات بين البلدين، وبدأ التحرك العربي والدولي لمساندة الكويت واحتواء الأزمة، وأن التطورات في الخليج والمنطقة العربية سمحت للعراق بتغيير موقفه؛ خاصة بعدما حسم العراق نزاع شط العرب مع إيران في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥^(١٨) والتي جاءت في أعقاب إعلان إيران في التاسع عشر من نيسان ١٩٦٩ إلغاء معاهدة الحدود مع العراق المبرمة عام ١٩٣٧، ولوحت باستخدام القوة العسكرية؛ وهو ما أوجع الصراع بين العراق وإيران، وانتهى مؤقتاً باتفاقية الجزائر^(١٩) حيث اجتمع في السادس من آذار ١٩٧٥ بمبادرة ناجحة كل من الرئيس الجزائري هواري بومدين ١٩٥٦-١٩٧٨^(٢٠) مع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين، وشاه إيران محمد رضا بهلوي ١٩٤١-١٩٧٩^(٢١)، واتفقا مبدئياً على الترسيم الحدودي بين البلدين^(٢٢)، وفي هذا المناخ التصالحي الهادئ الذي يسبق العواصف وسوء الأحوال، وافق العراق على سحب قواته من الكويت في تموز عام ١٩٧٧^(٢٣).

وعادت الأمور إلى الهدوء النسبي بين البلدين، بل توطدت العلاقات بينهما إبان حرب العراق مع إيران ١٩٨٠-١٩٨٨ وما لها من تداعيات خطيرة على أمن الخليج، فانحازت الكويت إلى العراق كدولة

عربية شقيقة؛ مخالفة بذلك سياسة الحياد التي انتهجها نظامها السياسي، وثبت خطأ ذلك عقب استمرار تلك الحرب لثمانى سنوات؛ وهو ما أدى إلى نتائج سلبية على المستويات الاقتصادية والسياسية والمعنوية كافة للدولة العراقية ودول المنطقة، وذلك كان له أثره السيء في دولة الكويت وسيادتها، وظنت الكويت ودول الخليج العربي أن انتصار العراق عام ١٩٨٨ هو بداية حقيقية لأمن وسلم وبناء المنطقة، ودعمًا لمزيد من أواصر المحبة والتعاون العربي المشترك^(٢٤)، ولكن خاب ظنهم وتهدمت نواياهم مع فجر الخميس الثاني من آب عام ١٩٩٠ بالحدث المأساوي، واحتلال القوات العراقية لدولة الكويت ، وتمزق الوحدة العربية إلى زمن بعيد ، ولا زالت أثاره السلبية، وعواقبه الوخيمة الى الان^(٢٥).

موقف دول الاتحاد المغاربي من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١

ونقدم الآن جدولاً زمنياً يلخص مراحل تطور الأزمة من البداية حتى شن الحرب على العراق :

التاريخ	الحدث
تموز - آب ١٩٣٢	رسائل متبادلة بدأتها الحكومة البريطانية، أكد فيها العراق والكويت حدودهما.
١٩ حزيران ١٩٦١	استقلال الكويت من المملكة المتحدة
أواخر حزيران ١٩٦١	المملكة المتحدة تنهي وجودها من الكويت، والعراق ينشر قواته بالقرب من الحدود الكويتية.
١ تموز ١٩٦١	عودة القوات البريطانية إلى الكويت.
٧/٦/٥/٢ تموز ١٩٦١	انعقاد مجلس الأمن؛ وفقاً لطلب الكويت والعراق؛ للنظر في النزاع الحدودي، ولكن لاشيء.
١٤ أيار ١٩٦٣	الجمعية العامة تقبل الكويت في الأمم المتحدة؛ وتصبح العضو رقم (١١١).
٤ تشرين الأول	العراق يعترف باستقلال وسيادة الكويت؛ وفقاً لما أقر في العام ١٩٣٢.
شباط - تموز ١٩٩٠	تقدم العراق بمطالب سياسية وإقليمية ومالية ضد الكويت.
أواخر تموز ١٩٩٠	العراق ينشر قواته على الحدود الكويتية.
٢١ تموز ١٩٩٠	فشل المملكة العربية السعودية في التسوية بين ممثلي العراق والكويت.
٢ آب ١٩٩٠	القوات العراقية تغزو الكويت. ومجلس الأمن يصدر القرار (٦٦٠) يدين الغزو، ويدعو للمفاوضات المكثفة بين البلدين.
٧ آب ١٩٩٠	تحالف بين أعضاء الأمم المتحدة؛ لإرسال قوات عسكرية لمنطقة الخليج.
٨ آب ١٩٩٠	إعلان العراق ضم الكويت الشامل والأبدي إلى العراق.
٩ آب ١٩٩٠	قرار مجلس الأمن (٦٦٢) باعتبار قرار الضم باطلاً ولاغياً.
١٢ آب ١٩٩٠	الكويت تبلغ الأمم المتحدة طلبها المساعدة العسكرية؛ لتنفيذ القرار (٦٦١)
١٥ كانون الثاني ١٩٩١	الأمين العام للأمم المتحدة، يدعو العراق للامتثال لقرارات مجلس الأمن.
١٦ كانون الثاني ١٩٩١	قصف القوات المتحالفة للعراق ^(٢٦) .

وترجع أهمية الموقف المغاربي إلى كونه إيجازاً للموقف العالمي برمته، فمن دوله من أدان الاحتلال، ووصل به الأمر إلى حد إرسال قوات عسكرية؛ تنفيذاً عملياً لنظرته السياسية، وتلبية للمطلب الكويتي والسعودي، وتمثل المملكة المغربية هذا الموقف، ونجد على النقيض تماماً من هذا الموقف الجمهورية الموريتانية التي ساندت الغزو صراحة، وأبدت تفهماً وتجاوباً مع مزاعم الرئيس العراقي، وهناك من اتخذ موقف البين بين، مع الميل إلى الحلول السلمية والأخذ في الاعتبار إرضاء النظام العراقي، ومثل هذا الطرح الجماهيرية الليبية والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية^(٢٧)، ونلقى الضوء بمزيد من التفصيل حول مواقف الاتحاد المغاربي في المبحث التالي .

المبحث الأول

مواقف دول الاتحاد المغاربي من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠ - ١٩٩١

أظهرت أزمة الخليج وأحداثها المتلاحقة تباعد الرؤى السياسية، والاضطراب الإيديولوجي بين دول الاتحاد الخمس (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا)، ولم يكن التباعد في الموقف والرؤية واقعاً بين الدولة ونظرائها من دول الاتحاد فحسب، بل كان التباعد داخل القطر الواحد من دول ذلك الاتحاد؛ فقد برز التباين البالغ بين الموقف الرسمي للدولة، وبين الموقف الشعبي؛ وهو ما جعل التنسيق والتوأمة الفكرية في السياسة الخارجية لتلك الدول؛ غائباً تماماً، وتجلّى التضارب في الموقف السياسي وغياب الرؤى كأوضح ما يكون، واستنتجت تلك الحالة السياسية المتنافرة بين دول الاتحاد المغاربي؛ من خلال التصويت على قرارات مؤتمر القاهرة الطارئة الذي عقد بعد الاحتلال مباشرة^(٢٨).

وقد أنتت مواقف دول الاتحاد المغاربي من الاحتلال العراقي لدولة الكويت وتداعياته على النحو الآتي:

- موقف الجماهيرية الليبية:

اتسم الموقف الليبي بالتناقض بالتخبط بين الإدانة والتأييد؛ ويتضح ذلك من خلال إصدار المكتب الليبي للاتصال الخارجي التابع لوزارة الخارجية عقب الاحتلال العراقي للكويت بياناً مسانداً للعراق أكثر منه إدانة له، وحذر من مغبة التدخل الأجنبي في الأراضي العراقية؛ لِمَا له من عواقب وخيمة على الشعب العراقي ومقدراته^(٢٩)؛ وحذر من الانسياق وراء الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا يأتي من وراءها الخير، فهي رأس المشكلات في العالم قاطبة^(٣٠)، فدعا إلى ضرورة تحرير الكويت من قبل الشعب الكويتي وحده؛ مشيراً إلى ضرورة الإنهاء الفوري للصراع بمنطقة الخليج، وحذر من التحول إلى حرب عالمية ثالثة، خاصة مع الترقب الروسي واستعداده التدخل الفوري إذا عبرت الأمور الخط الحمر، مندداً بدق تركيا لطبول الحرب لحل الأزمة، وشدد على الحل العسكري دولياً سيجلب الدمار للمنطقة بأسرها، مع تواجد الكم الهائل من الأسلحة النووية والكيميائية التي لا يعلم أحد حجمها وقدراتها، ولكن يوقن الجميع بدمارها الشامل^(٣١).

حاول الزعيم الليبي معمر القذافي ١٩٦٩ - ٢٠١١^(٣٢) الضبط السياسي للأمور، ولكنه حدا بعيداً بقوله أن العراق يعد عُدته للاحتلال منذ عشر سنوات، وأن الرئيس العراقي استغل بلايين الدولارات التي حصل عليها من دول الخليج خلال حربه مع إيران، بغية تحقيق هدفه في احتلال الكويت مؤكداً معارضة بلاده المبدئية لضم العراق للكويت بالقوة، وأوضح معارضته للرئيس العراقي في شنه تلك الحرب ضد دولة عربية شقيقة، وجه معمر القذافي الاتهام إلى محاولة بعض الدول العربية الصيد في الماء العكر،

والاستفادة من الوضع المتأزم، وأشار إلى ملك الأردن الحسين بن طلال ١٩٥٢ - ١٩٩٩، الذي يريد السيطرة على الأماكن المقدسة، وأكد الرئيس الليبي سعيه الدؤوب لتحقيق موقف مغاربي خلال قمة الاتحاد المغربي العربي التي كان مقررًا لها كانون الثاني عام ١٩٩١، ولكنها تأجلت إلى أجل غير مسمى^(٣٣).

عاد القذافي ليدخلنا دائرة الحيرة من موقفه إزاء الاحتلال العراقي للكويت، فإن كانت وزارة خارجيته قد أصدرت بيانها بدعوة الأشقاء إلى الالتزام بميثاق الجامعة العربية، ولكنه أكد أن أي اعتداء خارجي على العراق سوف يعتبر اعتداء على الأمة العربية بأسرها، مشيرًا إلى أن السياسة النفطية لبعض الدول أضرت بالمصالح الاقتصادية للأمة العربية جميعاً، في إشارة واضحة إلى تبني مبررات النظام العراقي للاحتلال، وإدانة واضحة للكويت والدول النفطية الخليجية، التي دفعت الرئيس العراقي إلى تبني الخيار العسكري، إصلاحاً لم أفسده أهل الخليج!!^(٣٤) مجسداً بذلك التضارب الحاد الذي وسم السياسة العربية في الرؤى والأفكار، فكان العالم العربي في مباراة مع نفسه في لعبة الحسابات الخاطئة^(٣٥).

بالغ في هذا التضارب عقيب بدأ الحرب ضد النظام العراقي، إذ قاد مظاهرة ليبية شارك فيها مليون متدرب على السلاح جابت شوارع طرابلس، مطالباً بوقف القصف الفوري على العراق مع السماح للشعب الكويتي بتقرير مصيره، ونادت المظاهرة بالسلام، وانتهجت ليبيا سلسلة من المبادرات السلمية للخروج من الازمة، ورحب بالمبادرة العراقية بالانسحاب من الكويت، ولكن القوات العراقية ستبقى بالكويت، وذلك للتأكد من كون القوات الأجنبية لن تأخذ مكانها، ورحب الرئيس الليبي ترحيباً شديداً بهذه المبادرة التي رآها الزعيم الليبي فرصة للخروج من النفق المظلم، فقد توصل إلى هذه المبادرة بعد جهد مضني مع الرئيس العراقي، وأشار أنها أقرب الفرص لتقرير الشعب لمصيره، وعلينا اقتناصها، ولكنها لم تلق ترحاباً على الإطلاق من الكويت وحلفائها. شدد القذافي على ضرورة تدخل مجلس الأمن والإشراف على عملية الانسحاب، وذلك إن الموقف الراهن يعكس خطة انتقامية ضد العراق، وهو ما نرفضه تماماً، وهدد بأن هذا الموقف سوف يؤدي بإعلانه الثورة من المحيط إلى الخليج، مؤكداً أن جميع القوى الثورية العربية وقوى القيادة الإسلامية الدولية وقوى التجمع الدولي ضد الإمبريالية، ولا تنتظر سوى إشارة لخوض الحرب، التقط رئيس الوزراء الليبي الرائد عبد السلام جلود الخيط من القذافي، ووجه الموضوع وجهة مغايرة تماماً؛ وذلك بإشارته أن الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بصفة عامة لا يهتمان بالعراق أو الكويت بل كل ما يعنيهما مصالحهما الاقتصادية والاستراتيجية، وأشار إن أفراد العراق بشن حربها ضد الكويت، ليس مبرراً لتدميره بواسطة الآلة الغربية اللعينة، فالنظام العالمي الجديد ما هو إلا أكذوبة كبرى، ويجب إيقاف ثمة هجوم على العراق، وإلا سوف تنزل الجماهير العربية بالهزيمة الساحقة بالولايات المتحدة الأمريكية التي ما هي إلا نمراً من الورق!!^(٣٦).

وقامت ليبيا بتقديم مشروع قرار، يبرز بجلاء الموقف الليبي المنحاز إلى الجانب العراقي، إذ أتى تشكل مشروع القرار من ست نقاط: (٣٧).

- ١- قبول الكويت دفع التعويض للعراق.
- ٢- موافقة الكويت عل تخطيط الحدود المشتركة بين البلدين.
- ٣- موافقة الكويت على تأجير جزيرتي وربة وبوبيان للعراق.
- ٤- موافقة العراق على استئجار الجزيرتين سالفتي الذكر.
- ٥- قبول البلدين إحلال قوات فلسطينية وليبية محل القوات العراقية بالكويت.
- ٦- بدأ الجانبين مفاوضات الصلح مباشرة .

وقوبل بالرفض المطلق من الكويت، ورأت أنه إملاء من صدام حسين، وليس وثيقة عادلة تريد الإنصاف، وليس الانحياز لطرف دون الآخر، وهكذا اتضح تضارب الموقف الليبي الذي استهله بالإدانة ثم بانتهاج السلام وأنهاء بالتأييد للمبادرات العراقية متغاضياً عن المبادرات العربية والدولية كافة التي لا تروق للنظام العراقي وتحفظ مصالحه .

- موقف الجمهورية التونسية :-

اتسم الموقف التونسي كنظيره الليبي بالازدواجية والتضارب، ولكنه كان أقل حدة إلى حد ما، ولعب الإعلام التونسي دوراً رئيساً في تأجيج مشاعر الجماهير التونسية ضد الكويت ولم يعطوها الحق في اي شي، وذكر السفير الكويتي بالجمهورية التونسية عبد المحسن ناصر الجيعان أن هناك عدد من الكويتيين مع بدايات الأزمة، قرروا البقاء في تونس، ولكنهم سرعان ما عدلوا موقفهم وسط المناخ العدائي للدولة الكويتية، وعندما كان يلتقي بالمسؤولين التونسيين كانوا دائماً يعبرون التعبير عن ثبات موقفهم من إدانة العدوان، وهو ما لا تعكسه وسائله الإعلامية على الإطلاق، فقد كان النظام التونسي مصاباً بالازدواجية الفجة، وما يقال عن إدانة العدوان، يظل حبيس الغرف المغلقة ، ولم ير النور قط^(٣٨) .

كان غياب الجمهورية التونسية عن القمة العربية الطارئة معبراً عن حقيقة الأمور، وإن التصريحات الرسمية التونسية ما هي إلا دبلوماسية في وقت لا يحتاج سوى رأي قاطع وحاسم، فواكبت تونس موجة الإدانة دون نية حقيقة لتقديم حل أو الوقوف في وجه العدوان، فأعلنت تونس عن قلقها البالغ حيال التدهور العسكري في النزاع العراقي الكويتي، وأكدت ضرورة انسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية؛ للسعي نحو ايجاد الحلول المناسبة لاحتواء الخلاف العراقي الكويتي؛ مؤكدة أن الجامعة العربية هي الإطار الملائم لتسوية الأزمة بالطرق السلمية^(٣٩).

واتضح الموقف الرسمي والشعبي ضد طرح الخيار العسكري لحل الأزمة، إذ عمت المظاهرات أنحاء البلاد كافة داعية إلى وقف الخيار العسكري، وقام الاتحاد العام التونسي بمظاهرة عارمة أعربوا فيها عن استنكارهم للعدوان الغربي، مطالبين الأنظمة العربية بتحمل المسؤولية كاملة، واصفين إياها بالمتخاذلة، رافعين الأعلام العراقية، وأعلن عضو المكتب التنفيذي للاتحاد ورئيس اللجنة الوطنية صد العدوان عن الوطن العربي، وقررت الهيئة دعوة الدبلوماسيين العراقيين المطرودين من فرنسا للإقامة في تونس ومقاطعة السفن والطائرات التابعة لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية^(٤٠).

أنت كلمة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ١٩٨٧ - ٢٠١١^(٤١). إلى الشعب التونسي، مندداً بالخيار العسكري، ورأى أن الواجب الوطني يقتضي إفراح المجال لعقد مؤتمر دولي للسلام، و هو ما لم يمانع العراق فيه، وأكد عن أسفه لتفويت فرص السلام، وأعرب عن وجوب مساندة العراق لتعرضه لدعاوي تدميرية تتنافى مع مبادئ السلام والقيم الإنسانية كافة. استقبل في هذا الإطار كاتب الدولة للشؤون المغاربية السيد حمادي الخويني سفير مصر، وتناولت المحادثات سبل إيقاف الحرب، واستعرض جهود تونس والاتحاد المغربي العربي لوقف المعارك، وتشاورت تونس مع دول الاتحاد المغاربي ، للتنسيق فيما بينها، وإيجاد حلاً سلمياً ووقف الحرب وشبحها^(٤٢).

أماط اندلاع الحرب اللثام عن الموقف الحقيقي والأصيل للجمهورية التونسية شعباً وحكومة، إذ وجهت وزارة الخارجية التونسية رسالة إلى رئيس مجلس الامن، أوضحت فيها مناشدتها ودول الاتحاد المغاربي كافة لمجلس الأمن بالإيقاف الفوري للحرب تجنباً لما لا تُحمد عقباة، واتهم وزير الخارجية التونسي الحبيب بولعراس القوات المتحالفة في حرب الخليج بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بإساءة استخدام التفويض الذي منحتة إياها الأمم المتحدة، ووجه سؤالاً للمجتمع الدولي ما هو عدد الموتى اللازم من العراقيين لتحرير الكويت؟ فقد أُلقيت آلاف الأطنان من المتفجرات على العراقيين، وما يجري ما هو إلا شكل استعماري قديم في ثوب جديد؛ وعليه فنحن مع العراق قلباً وقالياً. أثنى الرئيس التونسي على قبول العراق للحلول السلمية، وليس هناك حق في العالم أجمع؛ يبرر قتل الأبرياء وحرق الأطفال ودفن النساء والمسنين أحياء، وقصف المدارس والمؤسسات المدنية والدينية، وهو ما يجعلنا نخاف على مستقبل الإنسانية بوجه عام، وعلى جميع الدول العربية مساندة الخطة السوفيتية التي قبلها العراق، والتي تحقق الجلاء عن الكويت، ووقف الاعتداء على العراق في آن واحد^(٤٣).

ويتضح من خلال ما تقدم ان الموقف السياسي التونسي بجوار نظيره الليبي في خانة التأييد للنظام العراقي، إذ إن لكلاهما خطابات رسمية تحمل الإدانة، وخطوات تحمل التأييد، وسرعان ما تلاشت الإدانة مع اتخاذ الطرح العسكري حلاً لوقف العدوان وتحرير الكويت.

— موقف الجمهورية الجزائرية :

تدخل الجزائر مع نظرائها الجماهيرية الليبية والتونسية في خانة الإدانة نظرياً لا عملياً ، فقامت الجزائر فور اندلاع الاحتلال بإصدار بياناً شديداً للهجة، ادانت فيه العدوان العراقي على حكومة عربية شقيقة، وطالبت فيه الانسحاب الفوري دون قيد أو شرط، مؤكدة على سيادة الكويت واستقلالها، ولكن عندما طُرحت قرارات القمة العربية الطارئة التي أُقيمت بالقاهرة ، امتنعت الجزائر عن التصويت!!^(٤٤).

ذلك الموقف أحدث هذا التضارب اشكالا داخل الشارع الجزائري، إذ نفى وزير خارجية الجزائر سيد احمد غزالي ١٩٨٩-١٩٩١، نعت الموقف الجزائري بالغموض، وصرح بأن موقف بلاده واضح وصرح ؛ مبنى على المبادئ والشرعية الدولية، واتهم الأحزاب والكتّاب الجزائريين بمحاولة كسب تأييد الشارع السياسي من خلال التأييد التلقائي غير المبني على أسس قانونية وشرعية^(٤٥). وطرح المنادين بقطع العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، طرْحاً انتحارياً للدولة الجزائرية، فالجزائر منذ الثالث من آب عام ١٩٩٠ ، وهي تساند العراق، ولكن النظام العراقي ارتكب عدداً من الأخطاء، مما وضع الجزائر في موقف حرج، وإننا أبلغنا الرئيس العراقي بأن موقفه المتشدد؛ سيؤدي إلى تحطيم العراق؛ نظراً لتفوق القوات المتحالفة عسكرياً ، ووقوف جُل الدول ضد العراق^(٤٦).

طالبت الجزائر في إطار دول الاتحاد المغاربي، مجلس الأمن الدولي من التدخل الفوري لوقف القتال، وللجوء إلى الحلول السلمية وفقاً للشرائع الدولية، ومواثيق الجامعة العربية في المقام الأول، التي تنص احترام كل دولة من دولها نظام الحكم السائد بكل كيان سياسي، وعدم المساس بما يقوم بتغييره سواء بالقوة أو غيرها^(٤٧).

في الوقت الذي أكد الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد ١٩٧٩ - ١٩٩٢^(٤٨). إلى وزير المالية الكويتي علي خليفه العذبي بأن الجزائر لن تتخلى عن الكويت مقابل السلام، إذ لا بد من عودة حقها كاملاً، ويجب لأية محاولة لتحقيق السلام ألا تكون عل حساب السيادة والشرعية الكويتية، فإن المبعوث الجزائري في بغداد، أكد للرئيس العراقي مساندة الجزائر للشعب العراقي، ومواصلة بلاده جهودها ووساطتها، بغية إنهاء الحرب في أسرع وقت ممكن^(٤٩).

بعث الرئيس الجزائري برسالة إلى سكرتير عام الأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار Javier Perez de Cuellar ، مطالباً إياه بوقف الاعتداء على العراق وشعبه، وأكد في رسالته ضرورة ألا تستخدم الأمم المتحدة كوسيلة تحريض على الحرب والقتال ، بل يجب تفعيل دورها في إقرار السلام والدعوة لوقف النار في الخليج، واجتمع سفير الجزائر لدى الأمم المتحدة مع سفراء زيمبابوي والإكوادر وزائير، لمحاولة استصدار قراراً من الأمم المتحدة لوقف الحرب^(٥٠).

أعربت الجزائر عن تأييدها للقبول العراقي للمبادرة الروسية حول وقف القتال، وإحلال السلام، وقد عقب وزير الخارجية الجزائري أن رفض الدول المناهضة للعراق عرض السلام الذي تقدمت به بغداد

برعاية روسية، أفصح عن الهدف الحقيقي للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، وهو تدمير العراق، فقد ظلت دول التحالف منذ بداية الأزمة في الثاني من آب عام ١٩٩٠ تكررًا مرارًا ومرارًا ، أنه لا يُطلب من العراق لإنهاء الأزمة، سوى نطقه بكلمة الانسحاب من الكويت، ومما هي الحكومة العراقية تستجيب ، وتعد بالانسحاب، ولكن وضحت النية المبيتة ألا وهي تدمير العراق، وهو ما كانت تخشاه الجزائر وتتجنبه، وردت الخارجية الجزائرية في بيان رسمي بأن على الدول المحبة للعدل والسلام، السعي نحو السلم ونبذ الحرب، وما نشهده الآن من التعنت الأمريكي، خرقاً للأخلاقيات الدولية ، وإفساداً لدور المنظمات الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة^(٥١).

أتي خطاب الرئيس الجزائري، أنه غير مستعد لقبول مساعدات من هنا أو هناك على حساب سيادة القرار السياسي الجزائري، فلن أسمح ان تنهج الجزائر سياسة التبعية، وعلى الجميع إعادة حساباته ، فالوطن العربي بعد الاحتلال لن يكون هو بعده، وانتقد سلبية الجامعة العربية وهامشية دورها، وتعجب من سرعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن، بينما قراراته ضد الكيان الصهيوني لا تخطو قيد أنملة، فالجزائر تطالب الانسحاب الفوري من الخليج العربي، وتساند الشعب العراقي في محنته^(٥٢).

وهكذا أصبحت الإدانة الجزائرية للعدوان العراقي على الكويت لا محل لها من الإعراب، وأصبحت الدولة المغربية الثالثة ، بجوار ليبيا وتونس، التي تبدأ بإدانة ضد العراق ، وتنتهي بإدانة لصالحه!!.

موقف الجمهورية الموريتانية :

تبنى الموقف الموريتاني وجهة نظر النظام العراقي منذ اندلاع الأزمة مع دخول القوات العراقية الأراضي الكويتية، وسانده في احتلاله، وأعرب عن تفهمه دوافع العملية العسكرية التي قام بها الرئيس العراقي، ورفض إدانة النظام العراقي، ومع وصول الحشود الأمريكية والغربية ، زاد الموقف الموريتاني مساندة ومؤازرة للنظام العراقي، إذ تمتعت بشكل صريح عن التصويت على قرارات المجلس الوزاري للجامعة العربية، وبيان مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، كما أنها تحفظت على قرارات القمة العربية الطارئة التي انعقدت في القاهرة عقيب الاحتلال مباشرة في العاشر من آب ١٩٩٠^(٥٣).

وأعربت موريتانيا في بيان رسمي عن مساندة العراق أرضاً وشعباً، ودعت الى احترام سيادته وسلامة أراضيه، وعارضت الجامعة العربية التي أنت قمتها للتوقيع على مشروع قراراً سابق التجهيز، ولم يتم ثمة حوار بين الوفود، وهو الأساس في عقد القمة ، فقد منع رؤساء دول بعينها من الكلام في سابقة لا نظير لها في تاريخ القمم العربية، فما الهدف من عقد القمة سوى إقرار بيان يتطابق تماما مع قرارات مجلس الأمن الدولي، لإعطاء التدخل العسكري الأمريكي شرعية عربية. شهدت موريتانيا مظاهرات حاشدة مؤيدة للعراق، وارتدت النساء زياً بألوان العلم العراقي؛ وهو ما دفع عائلات فرنسية مغادرة إلى العاصمة

الموريتانية نواكشوط، للدواعي الأمنية، والجو المشحون ضد عملاء الولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ الأمر من تضامن نواكشوط مع العراق، هو السماح للعراق بتجربة صاروخية فوق الأراضي الموريتانية^(٥٤).
قام الرئيس الموريتاني معاوية ولد سيدي أحمد الطايع ١٩٨٤ - ٢٠٠٥^(٥٥) ، بمناشدة المجتمع الدولي بضرورة وقف التدخل الأجنبي السافر الذي يستهدف تدمير العراق أكثر من تحرير الكويت ، وأصدر بياناً أدان فيه الهجوم المنظم على العراق، ورأى أن الهدف الظاهر هو تحرير الكويت ، بينما الهدف المخفي هو تدمير القدرات البشرية والاقتصادية والعلمية والعسكرية للعراق الشقيق^(٥٦).
رأى الرئيس الموريتاني أن ما يحدث ضرباً لدعائم الوحدة العربية كافة في ظل تحديات جسام تواجه الأمة العربية، وعلينا حلول مشاكلنا وخلافاتنا بأنفسنا دون اللجوء إلى هيئات خارجية، لها برامج سياسية واقتصادية ضد مصالح الأمة العربية، فعلياً ضرورة التمسك بقيام التضامن الكامل بين عناصر الأمة العربية والإسلامية^(٥٧).
لقد آمن الرئيس الموريتاني بتوحيد الصفوف ضد القوى الأمبريالية والنظام الرأسمالي العالمي الفج، وضرورة الوحدة بين البلدان العربية والإسلامية لا الاستعانة بقوى أجنبية للقضاء على بعضنا البعض ، فعلياً تبني مشروعات وطنية قومية تتاهض الحصار العالمي لدول العالم الثالث^(٥٨) .
وها هو يتبين بصورة جلية مساندة موريتانيا للنظام العراقي من الوهلة الأولى، وكانت معه على طول الخط دون رجعة أو مراجعة حساباتها مع تطور وتداعيات الأزمة.

موقف المملكة المغربية :

كان الموقف المغربي على خلاف دول الاتحاد المغاربي كافة، إذ أدانت بشدة منذ اللحظات الأولى للأزمة، العدوان العراقي على دولة الكويت، وتميز الرأي المغربي الرسمي بالتشدد في إدانة الاحتلال العراقي للكويت، وترأس الملك المغربي اجتماعاً وزارياً استثنائياً يوم الاحتلال نفسه ، وأصدر بياناً معلناً أن ما قام به النظام العراقي، خرقاً لمواثيق الأمم المتحدة والجامعة العربية كافة^(٥٩)؛ ومن هنا جاءت الموافقة المغربية الفورية على بيان القمة العربية بالقاهرة؛ توافاً مع نظيرتها المعلنة منذ اللحظة الأولى، بل أنها قررت إرسال وحدة مغربية قوامها ألف ومئتي جندياً للمشاركة في حرب الخليج^(٦٠).
لم يكن المغرب كله في صف واحد، وهو ما أكدّه الملك الحسن الثاني ١٩٦١ - ١٩٩٩ أثناء لقائه الوفد الكويتي بالقصر الملكي بالرباط، وأكد للوفد ثبات الموقف الرسمي للمغرب، بالرغم من محاولات الكثير من الأحزاب المغربية الموالية للعراق التأثير في الموقف الرسمي، وهو ما لم تنجح فيه على الإطلاق، ولكن لا يستهان بحجم تأثيرها في الشارع المغربي، إذ رأوا ان الحرب العراقية طريقاً نحو تحقيق الوحدة، وإعادة توزيع الثروة العربية، وتحرير فلسطين^(٦١)، ولن تنجح تلك الأحزاب في مسعاها وارتدائها

رداء الدين؛ لزيادة تأثيرها واستغلال أزمة الخليج ؛ لتقوية نفوذها، وقال لهم تتاسى هؤلاء أن الملك الحسن الثاني زعيم سياسي وديني في آن واحد ، فلا مجال للمزايدات على موقف المملكة المغربية^(٦٢).

رغم هذا، فقد أصدرت وزارة الإعلام المغربية بياناً يوضح عدم تلاشي فرص السلام العربي ، فالوقت لا زال سانحاً للرجوع إلى الحق، ووضع حد للحرب، وأن الحكومة المغربية تراقب عن كثب الموقف في الخليج، وتأمل الرباط انتصار الحكمة على لغة السلاح والدمار، واستعادة كلا البلدين العراق والكويت مكانهما في الصف العربي، لسعينا جميعاً لحل قضايانا بأنفسنا، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية^(٦٣).

أكد السفير المغربي لدى إسبانيا عز الدين جسوس ١٩٨٦ - ١٩٩٣ وسط الدعاوي الشعبية الداخلية الموالية للعراق؛ خاصة بعدما أيدت الحكومة المغربية الإضراب العام تعاطفاً مع ضحايا الحرب من العراقيين، بأن الأمر لا ينبغي أن يفهم أنه تأييداً لصدام حسين، وإنما هو تعاطف مع الشعب العراقي؛ مؤكداً أن الموقف الملكي للمغرب لم يتزحزح إطلاقاً، فهي مع الشرعية الدولية دوماً ، ودعا إسبانيا إلى استخدام صداقتها بالعالم العربي؛ الوصول إلى حلول سلمية ؛ للخروج من الأزمة^(٦٤).

ينبغي الإشارة في هذا المقام أن الملك المغربي الحسن الثاني كان إرساله للقوات المغربية من قبيل المشاركة في الدفاع عن المقدسات الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، وأكد على التزامه بعدم المشاركة في أي من العمليات القتالية خارج الأراضي السعودية، وعندما بدأت القوات الأمريكية من مرحلة الدفاع إلى الهجوم على العراق وتدميره ؛ بحجة تحرير الكويت، فالمغرب وحدها هي من التزمت بعدم القتال خارج الأراضي السعودية، ولم تشارك في عملية عاصفة الصحراء^(٦٥).

جاء الموقف المغربي عقب تطور الأزمة، داعياً إلى السلام، مثنياً على المبادرة العراقية للانسحاب المشروط، بالرغم من كونه أولى الداعمين للتحالف المعادي للعراق، إذ أكد في اجتماع مجلس الوزراء المغربي، أن العرض العراقي خطوة نحو سلام عادل بالمنطقة، وأشار إلى أن الإدارة السياسية المغربية، لا تهدف سوى السلام فحسب، وليس في مخيلتها إذلال العراق وانتهاك أراضيها ، فالحفاظ على كرامة الشعب العراقي هدفاً رئيساً، وفي الوقت ذاته أكد الملك الحسن الثاني في نص رسالته لأمير الكويت أن المغرب لن تهدأ إلا بتحرير الكويت، وإعادة شعبها وحكومتها إلى الأدوار العربية والإسلامية المنوطة به^(٦٦).

ويتضح من خلال ما تقدم أن موقف المغرب الرسمي كان استثناء من مواقف الاتحاد المغاربي، إذ لم يكتف بالتدديد والشجب، بل كان في خانة التحالف ضد العراق؛ مخالفاً جُل الشارع المغربي المؤيد للعراق ، ولكن عندما رأت المغرب أن المسألة ليست تحرير الكويت ، بل تدمير العراق ؛ انسحبت من التحالف العسكري ضد العراق، ولكن مع الاحتفاظ بموقفها الثابت، ألا وهو عودة الأرض الكويتية لشعبها وحكومتها.

المبحث الثاني

المبررات والأسباب لمواقف دول الاتحاد المغاربي

من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠ - ١٩٩١

تباينت مواقف دول الاتحاد المغاربي من الاحتلال العراقي للكويت ما بين الإدانة باطلة المفعول (ليبيا - تونس - الجزائر)، والتأييد الكامل غير المشروط (موريتانيا)، والتحالف العسكري ضد العراق (المملكة المغربية)، وكان لكل بلد مبرراته ودوافعه في اتخاذ موقفه السياسية، ويلعب - في هذا الإطار - التاريخ السياسي والاقتصادي دوراً رئيساً في صياغة كل دولة من دول الاتحاد قرارها وموقفها السياسي، وذلك على النحو الآتي :

- أسباب ومبررات الجماهيرية الليبية :

يمكننا عرض أسباب ومبررات الموقف الليبي، وتحوله من الإدانة إلى المساندة للنظام العراقي ؛ وخاصة مع عرض مشروع التدخل الأجنبي دون قيود، في النقاط الآتية:

- الوقوف ضد التدخل الأجنبي وعدم تدخل القوى الإمبريالية الاستعمارية، الذي يعد اعتداءً على الأمة العربية بأسرها.

- الالتزام بميثاق الجامعة العربية ، وحل مشاكل الأمة داخل أروقتها، وليس باستخدام القوة العسكرية .

- رؤية النظام الليبي أن السياسة النفطية الخاطئة هي السبب الأساسي في اشتعال الأزمة ، والإضرار بالأمة العربية ؛ ومن ثم الدعوة إلى انتهاج سياسة بترولية موحدة للدول العربية المنتجة للنفط^(٦٧).

تبينت أسباب ومبررات موقف النظام الليبي واضحة جلية من خلال تعليق العقيد معمر القذافي على هذا المشروع ، بقوله: "إن المشروع الليبي الفلسطيني للسلام ، الذي حمّله الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من طرابلس إلى بغداد، يغني عن أي قمة عربية، ويقطع الطريق أمام التدخل الأجنبي، ويحقق السلام في المنطقة، ويجنب العالم عواقب وخيمة، ويحقق مصالح المنطقة"^(٦٨).

في الحقيقة فإن الرفض الليبي للتدخل الأجنبي المطلق دون تواجده تحت مظلة الجامعة العربية أو الأمم المتحدة ، كانت لها أسباب ومبررات عدة، ومنها:

- عدم وجود قواعد دولية تحدد المطلوب وأسباب التدخل .

- التدخل الأجنبي في المنطقة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ؛ سيجعل التدخل على الهوى الأمريكي ؛ خاصة بعدما أضحت القطب الأوحّد في العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ .

- يزيد التدخل الأجنبي المشكلة تعقيداً، إذ أنه لن يقتصر على الحرب داخل الكويت فحسب، بل يتعداه إلى العراق وغيرها ، وهو ما يضر بمصالح الأمة أكثر ما ينفعها ، ولا فائدة من هذا إلا للتحالف العربي والكيان الصهيوني^(٦٩).

للحق فقد ثبت صحة الموقف الليبي إلى حد بعيد، إذ أصبحت المقدرات السياسية والاقتصادية للوطن العربي، وبالأخص منطقة الخليج العربي في أيدي الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما لم تظن إليه دول الخليج ، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والكويت و التي رأت ضرورة فرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية على العراق، وهو ما لا تستطيع الجامعة العربية فعله؛ ومن هنا كان العلاج الخاطئ للمشكلة، الذي أوقع الخليج في قبضة الاستعمار الجديد ، ويؤكد صحة هذا استعانت الولايات المتحدة الأمريكية بالعدو للدود للعرب جميعاً، وهي الكيان الصهيوني في ضرب العراق ، فقد صرح رئيس هيئة الطيران الأمريكي الجنرال مايكل دوغن Dough an Michael ، بأن الكيان الصهيوني شحن إلى الولايات المتحدة الأمريكية صواريخ إسرائيلية من طراز (هاف - ناب have a nap)، التي تملك رؤوساً بحجم الطن ؛ لاستخدامها في ضرب العراق في قاذفات B١٢^(٧٠)، وقالها صراحة الرئيس دبلو بوش ٢٠٠١ - ٢٠٠٩ W.Bush بشراكته مع الكيان الصهيوني في ضرب العراق، لأن العراق عدواً مشتركاً ل كليهما^(٧١).

ويتضح من خلال ما تقدم بأن الموقف الليبي كان له مبرراته المنطقية في أمور كالتدخل الأجنبي ، وغير منطقية في أمور أخرى، كمشروع قراراً يصب في صالح الجاني لا المجنى عليه ، أيا كان الأمر ، فإن الربح لم يكن من نصيب أحد من بلاد العرب، الخسارة طالت جميع العرب ، بينما الرابح الأكبر هو الغرب وأعوانه ، وعلى رأسهم الكيان الصهيوني .

- أسباب ومبررات موقف الجمهورية التونسية :

نشبت أزمة الخليج وكانت تونس تمر بمرحلة اقتصادية عسيرة، ووصل الأمر إلى طرح المشكلات الغذائية التونسية، وبخاصة نقص الحبوب على طاولة الحوار السياسي، إذ انخفضت إنتاجية الحبوب ؛ نتاج الجفاف الشديد إلى مستوى كارثي^(٧٢)؛ وأدى الأمر إلى هشاشة السلم الاجتماعي واختلال السلم الداخلي، وضرب اقتصادها تضخماً هائلاً، فقد معه المواطن التونسي الاحتياجات الأساسية؛ وهو ما سبب توتراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ليس في تونس فحسب، بل في معظم بلدان الاتحاد المغاربي^(٧٣)، فقد طالت الأزمة الاقتصاد العالمي أجمع، وخاصة الدول النامية، وهو ما أفرز عدداً من الحروب الأهلية، التي نتجت عن تداعي الاقتصاد وقلة الإنتاج^(٧٤) .

لا شك أن متخذي القرار التونسي في مثل تلك الحالة ، لا يريدون إغضاب الرأي العام ، الذي له دور فاعل في سياسة الدولة الخارجية، والاقتصاد هنا كان له الكلمة العليا^(٧٥)، فالجماهير التي رأت أن الاحتلال العراقي للكويت؛ إعادة لتوزيع الثروة في الوطن العربي، لا ترضى إلا مساندة لمن يعيد توزيع تلك الثروة ؛ ومن هنا فإن على أصحاب القرار السياسي تجنب إثارتهم؛ خاصة مع تردي الوضع الاقتصادي ، وسط توزيع غير عادل للثروة العالمية، ومنطقة الخليج؛ وفق للجماهير المحبطة، هي إحدى بقاع الممثلة لسوء توزيع الثروة^(٧٦).

وتفسر لنا مقولة عالم النفس السياسي ريجيس دوبري Regis Debray آراء الجماهير التي أحياناً تخالف المنطق وتخضع للأهواء، إذ قال: إن الظاهرة السياسية لا يؤسسها وعي الناس، ولكن يؤسسها ما يُسمى " اللاشعور السياسي" والتعلق بآمال وطموحات غالباً بعيدة المنال، وذلك يفسر إلى حد كبير رد فعل الشارع المغاربي والفلسطيني المساند للاحتلال^(٧٧).

على الرغم من كون الحكومة التونسية لم تكن تشعر بأي قدر من التعاطف مع الرئيس العراقي صدام حسين؛ فوجدت من مصلحتها عدم الاصطدام بالجماهير المؤيدة للعراق، خاصة مع تحريك الحركة الأصولية^(٧٨). لتلك الجماهير تحت شعارات دينية، تلقى أصداءً ورنياً في مثل تلك المواقف ، فكانت المزايدة على الحركة الأصولية، وسحب البساط من تحت أرجلها ، دافعاً قوياً للتحفظ التونسي على قرار القمة العربية الذي رحب بالتواجد الأجنبي، والانحياز إلى رئيس العراق^(٧٩) ، كما كان هناك دافعاً لا يقل أهمية - من وجهة نظر الرئيس التونسي - عن سابقه ، وهو ما شعر به الرئيس التونسي من مرارة شخصية من موقف مصر والدول الخليجية، وتصديقها على نقل الجامعة العربية إلى القاهرة ، وهو ما اعتبره مهانة وتغاضي عن قيمة ومكانة الدولة التونسية التي فتحت ذراعيها للجامعة حينما جمدت عضوية مصر في ٣١ آذار عام ١٩٧٨ بعد أيام خمسة من تصديق الرئيس المصري أنور محمد السادات ١٩٧٠ - ١٩٨١ على معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني^(٨٠)؛ فرأى الرئيس التونسي في هذا القرار المباغت عدم مراعاة لمشاعر الشعب التونسي، فضلاً عن تجاهل طلبه، بتأجيل القمة الطارئة التي دعا إليها الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك ١٩٨١ - ٢٠١١ ، وتم عقدها في غيابه، وشعر الرئيس التونسي أن هناك تعمداً لتقزيم المكانة التونسية ، فبحث عن إثبات دور بلاده وفاعلية سياسية فوجده في قراره مساندة العراق^(٨١).

- أسباب ومبررات موقف الجمهورية الجزائرية :

تُمكننا القراءة المتأنية في التاريخ السياسي للجمهورية الجزائرية ، الوقوف على أسباب ومبررات الوقوف بجانب الرئيس العراقي وعدوانه على الكويت، فقد شكلت أحداث تشرين أول عام ١٩٨٨، التي تسببت في العشرية الحمراء، اللطخة السوداء في تاريخ الجزائر، إذ لم تكن تلك الأحداث منعطفاً جديداً في

السياسة الجزائرية، يسير بها وجهة إرساء النظام الديمقراطي كما ظهر على السطح، بل إنها لإنقاذ النظام القائم وتحويل السلطة لصالح مفتعلها، وكلهم قريبون من الأوساط الفرنسية، فقد اختارت عصبنا العربي بلخير^(٨٢)، ومولود حمروش^(٨٣)، المحرضتان على أحداث تشرين الأول التغيير كوسيلة لا غنى عنها لبقاء النظام ولأجل توطيد مواقع كل منهما، والعصبتان تتمتعان بشكل ما بدعم فرنسا، التي لا تضع البيض كله في سلة واحدة، فقد صفق الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ١٩٨١-١٩٩٥ Francois Mitterand^(٨٤)؛ ابتهاجاً بانهايار منظومة حزب جبهة التحرير الوطني، واعتقد أنه آن الأوان لإرساء الديمقراطية - حسب زعمه - فقد كان لا زال في فرنسا من هو يعتقد بأن الجزائر فرنسية؛ ومن العمل على تقويض جبهة التحرير الوطني^(٨٥).

كان حضور العسكريين قوياً في مؤسسات الدولة، فقد كانت السياسة الداخلية والخارجية فيما سبق حكراً على الرئيس هواري بومدين، فقد تم وضع يد الجيش مصالح الأمن على الدولة وجبهة التحرير الوطني بمباركة الرئيس الشاذلي بن جديد الذي أراد تفعيل الميثاق الوطني، وبناء مجتمع جديد^(٨٦)؛ ولكن ما حدث هو تزايد دور العسكريين ومصالح الأمن في تسيير أجهزة الدولة وجبهة التحرير الوطني، وتلا تبني الدستور الجديد في ٢٣ شباط عام ١٩٨٩م انسحاب العسكريين في الرابع من اذار من العام نفسه من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني؛ زاعمين كذباً إتاحة الفرصة للتعددية الحزبية وإرساء الديمقراطية، ولكن ثبت العكس تماماً، فقد اتجه الجنرالات الجزائريين الذين كانوا سابقاً ضمن صفوف الجيش الفرنسي إلى تبني سياسة متصفة بالعداء للإسلام والحد على اللغة العربية ووقوفهم مواقف متعارضة مع الثوابت الوطنية ومكونات الشخصية الجزائرية التي أكدت كافة دساتير الجزائر منذ عام الاستقلال ١٩٦٣، وعزز هؤلاء الجنرالات مواقعهم داخل الجيش الجزائري في المدة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠م؛ وذلك بإقناع الرئيس الشاذلي. بإجراء بعض التعيينات والإحالات إلى التقاعد الذين كانوا ضحاياها جنرالات عروبيين ووطنيين^(٨٧).

كانت هذه التعديلات في قمة الهرم العسكري واستهداف جنرالات حزب فرنسا مصالحهم وتحقيق إيديولوجتهم فقط، وهو ما حدا بهم إلى استخدام الجيش كأداة سياسية قمعية وبوليسية؛ بعيد عن الثوابت الوطنية ومصصلحة البلد العام، وكان الفوز غير المتوقع لجبهة الإنقاذ الإسلامية؛ دافعاً إلى إظهار ميلهم الطبيعي ووقوفهم ضد الديمقراطية والحيلولة دون وصول جبهة الإنقاذ للسلطة، وأقنعوا الشاذلي بن جديد بتأجيل الانتخابات أكثر من مرة^(٨٨).

أوكل فرانسوا ميتران ملف الجزائر الأمني إلى وزير الداخلية الفرنسي شارل باسكو Charles Pasqua الذين كان أحد أفراد المظليين المحاربين للشعب الجزائري؛ وكان طبيعي إسناد المهمة إلى وزير الخارجية، ولكن إسنادها إلى وزير الداخلية؛ إشارة إلى اعتبار المسألة الجزائرية أمراً فرنسياً داخلياً،

واستخدمت فرنسا الجنرالات الجزائريين من قدامي الجيش الفرنسي للقيام بمهمة تصفية الجبهة الإسلامية أو بالأحرى الجزائرية، فالجمهورية الفرنسية الداعمة للديمقراطية وصاحبة الثورة التي غيرت وجه التاريخ من القمع إلى الحرية، ساندت النظام العسكري الجزائري، ودعمته سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً، ولكن لا يغيب عن الأذهان أن ميتران فرانسوا كان واحداً من مرتكبي المذابح ضد الشعب الجزائري في ثورته ضد الاستعمار الفرنسي، حتى لقب بمقصلة الجزائر!!^(٨٩).

أندلعت أزمة الخليج، والجزائر بين مطرقة الجزائريين الموالين لفرنسا، وبين سندان الإسلاميين الذي يبرز نجمهم يوماً بعد آخر، وذوي النّقل السياسي في الشارع الجزائري، وهو ما كان في حسابان الرئيس الجزائري عند إيدائه قراره بالتأييد أو الإدانة للنظام العراقي، ولكن سرعان ما كان التأييد حاضراً؛ لكسب الشارع السياسي الجزائري من الأصوليين، وقاد الحكومة الجزائرية رئيس الوزراء الدكتور عباس مندي الترويح للعراق، وعمل على استتفار الشعب الجزائري، لتبني موقفه ودعايته، ونجح في مسعاه بمساندة عدد من المثقفين الجزائريين، الذين رأوا في العدوان جوانب تقدمية، وهو ما روجت له وسائل الإعلام الجزائرية كافة؛ ويتبين من هنا وحدة الدوافع والأسباب السياسية بين الجزائر وتونس، فيما يخص تبني مواقف التأييد للنظام العراقي؛ بغية المزايدة على الحركة الأصولية الإسلامية، وتحجيم اكتساحهم التأييد من الشارع السياسي^(٩٠).

أسباب ومبررات موقف الجمهورية الموريتانية :

تعطينا إطلالة على التاريخ السياسي، والوضع الاقتصادي لموريتانيا، تفسيراً واضحاً عن تبني موريتانيا منذ اندلاع العدوان، الموقف العراقي كاملاً، دون ثمة مراجعة أو تشاور، فالتفسير يبدأ عند استشعار الشباب الموريتاني العربي المخاوف من الهجرة إلى بلاده عبر حدودها الجنوبية بواسطة جحافل من مختلف الأجناس الإفريقية عام ١٩٦٩م، فقد اعتبره احتلالاً جديداً ولكن بصبغة إفريقية، فقد كانت القوارب تنقل هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين من الضفة السنغالية إلى موريتانية؛ فأضحت الدولة الموريتانية حدوداً مباحة لدول الإتحاد الأفريقي، فأصبح الموريتاني العربي غريباً في بلاده؛ حيث أن الجنوب إفريقي أو السنغالي أو العاجي، يأتي ويحصل على وظيفة في اليوم الأول لإجاده الفرنسية، وسرعان ما يتزوج من زنجية موريتانية ويحصل على الجنسية، وهكذا يصبح مواطناً موريتانياً من الدرجة الأولى، بينما الموريتاني الأصلي العربي مهمشاً؛ نظراً لأنه صاحب ثقافة ودماء عربية، والعرب عن ذلك غافلون، وعدها البعض فلسطين أخرى في أقصى الطرف الجنوبي الغربي من الوطن العربي^(٩١).

ففي حين تأسست شرعية الدول الوطنية في بلدان المغرب العربي على تراث المقاومة وحرب من أجل التحرير، نشأت موريتانيا في وضع مشبوه جعلها تظهر في أعين النخب السياسية استعماراً جديداً، وهو ما

جعلها نقشل في كسب ولاء المجتمع التقليدي لانعدام جذورها التاريخية، واقتنع الجميع أن الاستقلال ما هو إلا مشروع وضعه الفرنسيون؛ للحفاظ على مصالحهم السياسية والثقافية والاقتصادية^(٩٢).

سرعان ما اتضح المشروع، وهو برنامج متكامل اتضحت معالمه، ألا وهو إبقاء موريتانيا ضمن منطقة غرب إفريقيا غير العربية، وتكريس انسلاخ الإقليم من محيطه العربي والإسلامي، ولكي يتم التغطية الفعلية على الهدف الحقيقي لهذا المشروع؛ رُفِع شعار همزة الوصل السيء عند الموريتانيين^(٩٣)؛ لذا يمكن للنظام الموريتاني وبسهولة بالغة، ارتكاب أخطاء سياسية ضد الأمة العربية، ومنها التطبيع مع الكيان الصهيوني؛ الذي كان سبباً لقطع الجماهيرية الليبية كافة العلاقات الليبية مع موريتانيا، ومن يقوم بذلك التطبيع، فإن بوصلة الصواب السياسي تجاه مشاكل الأمة العربية، لا بد أن يصيبها العوار^(٩٤).

تلك من الوجهة التاريخية السياسية، التي باعدت بين موريتانيا وبين العرب، أميلاً بعيدة، وأما من الوجهة الاقتصادية، فالأمر لم يتغير كثيراً؛ وذلك إذا علمنا ارتباط الاقتصاد الموريتاني إلى حد كبير بالخارج، فجزء كبير من الإنتاج المحلي يصدر، وقسط كبير من احتياجات الاستهلاك المحلي يستورد من الخارج، وتكون قيمة حجم التجارة في الأحوال العادية ما لا يقل عن ٨٠% من حجم الناتج القومي^(٩٥).

تشكل الدول الغربية بلجيكا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية نسبة كبيرة من حجم تلك التجارة؛ خاصة المعادن من حديد ونحاس، أما واردتها، فإن معظمها من الغرب أيضاً، فواردات الطحين ومنتجاته من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والألبان من فرنسا وهولندا، والأسمنت ومواد البناء من السنغال وفرنسا، والمشروبات كذلك، والبن والشاي والتوابل من الصين وفرنسا، والأدوية من الصين وفرنسا^(٩٦).

وتعدد وسائل الخنوع مصحوبة بالفساد، إذ تم توقيع الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع الامتيازات البترولية كافة لشركات بريطانية وأمريكية وأسترالية، مما يوحى ببرايات الفساد في مؤسسة الحكم الموريتاني، وبدأ عصر التلون السياسي، وتجلّى وكأنه عزلاً لشركة توتال Total البترولية الفرنسية والمصالح الفرنسية التقليدية، على الرغم من الصفة الفرانكفونية للبلاد، فقد صار حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية الطامعة في نفط البلاد، والتي سارعت في إقحام الكيان الصهيوني بموريتانيا؛ مستغلة الإهمال العربي وركوده في موريتانيا، فجعلتها الولايات المتحدة الأمريكية ركيزة أساسية في الحملة العالمية ضد الإرهاب؛ جاعلةً منها قاعدة للتدريب ضد السلفيين في الجزائر والصحراء الأفريقية^(٩٧).

أتت أزمة الخليج وكان التأيد غير المشروط للنظام العراقي، موقفاً رسمياً لموريتانيا، ولا عجب في ذلك، ففضلاً عما سبق عرضه، فهناك سبباً مباشراً؛ جعل التأيد حاضراً على الدوام، وهو تلقي موريتانيا قبل سنوات من الاحتلال العراقي للكويت، ثلة من المساعدات والمعدات العسكرية من العراق، وكذلك مساعدات اقتصادية عديدة قدمها العراق، لذا كان التأيد عاكساً ومنطقياً لطبيعة العلاقة بين النظام العراقي

والجمهورية الموريتانية؛ لذلك عندما أشيعت أنباء عن هروب أسرة صدام حسين، لم تكن سوى الأراضي الموريتانية، هي المرشح الأول بلا منازع^(٩٨).

أسباب ومبررات موقف المملكة المغربية :

تفرد المغرب بكونه أول قطر عربي ندد بشكل واضح، ودون تردد أو تلوؤ، باجتياح القوات العراقية للكويت، وأعلن منافاة النظام العراقي لكافة المواثيق الدولية، وينود التضامن بالجامعة العربية^(٩٩)؛ لا شك أن هناك أسباب ودوافع وراء هذا القرار الثابت من اللحظة الأولى؛ لاندلاع الأزمة، ولعل فاتحتها متانة العلاقات مع الأقطار الخليجية، والعلاقات الاقتصادية بين المغرب ودول الخليج؛ خاصة في مجال السياحة الخليجية، والعمالة المغربية، فالخليج، بالنسبة للمغرب، بُعداً أمنياً للاقتصاد المغربي^(١٠٠).

كان تعنت النظام العراقي، وإصراره على المضي قدماً في ضم الكويت؛ وكذلك تباعد الرؤى بين الطرفين المتنازعين، دافعاً للعاهل المغربي في اتخاذ موقفه بالإدانة مع قيامه بتأييد الحل العسكري، ولكن طرْحاً عربياً لا تدخلاً أجنبياً، وهو ما حدا بالعاهل المغربي بانتقاد مقررات مؤتمر القمة العربية الذي انعقد بالقاهرة آب ١٩٩٠، لأنها صارت أداة لشرعنة التدخل الأجنبي للمنطقة^(١٠١).

كما أراد الحسن الثاني في تنديده بالاجتياح التأكيد على البُعد العربي للمغرب، والوقوف ضد الدعاوي التي تشير إلى ضمور الهاجس القومي للمنطقة المغاربية؛ لصالح التوجهات والنزعات المغربية، مطالباً كافة القوى بتوحيد صفوفها في وجه الكيان الصهيوني والإمبريالية العالمية^(١٠٢)، كما كان العاهل المغربي جامعاً في يديه السلطة السياسية والدينية، وكذلك مرونته في موقفه السياسي، وتفعيل ما فيه صالح الأمة العربية والإسلامية؛ لذا لم تنجح الأصولية الإسلامية في تأجيج الجماهير ضده، مثلما الحال في تونس والجزائر، التي تبنت الإدانة في غالب الأمر، لسحب البساط الديني من الحركة الأصولية^(١٠٣).

لكن يُحسب للحسن الثاني، أنه لم يكن متعنّتاً على طول الخط ضد العراق، فعندما وجد أن تحرير الكويت، سوف يُتخذ ذريعة لانتهاك الأراضي العراقية، توقف عن المساندة العسكرية، ولم يشارك في عاصفة الصحراء، فقد كان دافعه في سحب القوات المغربية أن الحرب بهذا الشكل، سوف تجر العرب إلى حرب أهلية فيما بينهم، وتصدم المشاعر المغربية بنشر القوات الأجنبية في الأراضي المقدسة، وبصبح العالم الإسلامي أمام حرب صليبية جديدة، وعليه ظهر على السطح سؤال كبير، هل يجوز الاستعانة بغير المسلم؛ للنصرة على المسلم؟! كانت تلك أسباب ودوافع الملك الحسن الثاني في تعديل قراره من التحالف العسكري ضد العراق إلى محاولته الحفاظ عليه، مع عودة الشرعية، والأراضي الكويتية لأصحابها^(١٠٤).

صدق حدس الملك المغربي، فمع بدء العدوان الأمريكي على العراق في ١٦ كانون الثاني عام ١٩٩١؛ تبين رغبته الدفينة في تدمير العراق، وأقتنع أرباب الشرعية الدولية قبل المناهضين للولايات

المتحدة الامريكة، أن الغارات المكثفة والمستمرة دون انقطاع، ما هي إلا عملية عسكرية، لا تصب إلا في جانب الصالح الأمريكي؛ وهو ما أدى إلى تدمير شعبي، وعادت مواءمة بعض من المواقف، ومنها موقف الملك الحسن الثاني، ودول الاتحاد المغاربي كافة، مطالبة مجلس الأمن التحقيق في مفردات هذا الهجوم المكثف على العراق، والإفادة بأنه لشيء آخر سوى تدمير العراق، ولكن لم يجد طلبهم استجابة تُذكر؛ وهو ما أوجع مشاعر الجماهير، ودعا الجهات الرسمية إلى المقارنة بين سرعة إصدار وتنفيذ قرار ضرب العراق، وبين التلكؤ والتغاضي عن مطالب لا يتحقق منها مصلحة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها؛ وهو ما أدى إلى حدوث أكبر مظاهرة في العالم لتأييد الشعب العراقي تحت رعاية الملك الحسن الثاني شخصياً؛ وهكذا يتبين لنا أن الملك الحسن الثاني، لم يكن يبتغي غير صالح الأمة ولم شتاتها^(١٠٥).

من خلال ما تقدم يمكننا القول أن مواقف الاتحاد المغاربي، التي اتسمت بالتضارب ما بين الإدانة والتأييد والتحالف العسكري المضاد للعراق، اجتمعت جُلها في مربع التأييد للشعب العراقي وسلامة أراضيه عقب الهجوم على العراق، وأصبح يقيناً أن الهدف تدمير العراق لا تحرير الكويت.

الخاتمة :-

خلق الاحتلال العراقي للكويت حالة من الانقسام العالمي والإقليمي، ما بين مؤيد، والذي يرى فيه ثورة ضد الإمبريالية العالمية، وطريقاً نحو توزيع عادل للثروة، ومعارض، يرى في الاحتلال خرقاً واعتداءً سافراً على دولة ذات سيادة واستقلال؛ فأضحى الخلاف السياسي سمة بارزة في تلك الأزمة، ولكن ما لا خلاف عليه بين الجميع، أن الخليج العربي والنظام العربي، بل والنظام العالمي برمته، بات متبايناً أشد التباين عما قبل الثاني من آب ١٩٩٠؛ فصار العرب أكثر انقساماً، وتوحشت القوة الأمريكية في ظل قيادتها للعالم قيادة منفردة متغترسة، وتحديدها من في دائرة الشر، ومن هو خارجها، وأظهرت نواياها بتدمير العراق، حتى يسهل قيادة منطقة الخليج بحر النفط العالمي؛ ومن ثم تأمين احتياجاتها من النفط الذي يشكل العراق والمملكة العربية السعودية ٢٥% من الاحتياجات النفطية الأمريكية؛ فكان لا بد من تأمين ذلك، وعدم خضوع الولايات المتحدة الأمريكية، لأهواء حاكم عربي أيا كان حجمه ودوره .

تعرض الاقتصاد العربي لخسائر فادحة، لعلنا نذكر فقط أن إجمالي خسائر الحرب، بلغ مئة وسبعين مليار دولار، وهو ما أصاب الاقتصاد العربي والشرق أوسطي مع العام ١٩٩١-١٩٩٢ بعجز بالغ في ميزان المدفوعات، قُدر في بعض الدول بخمسة وسبعين مليار دولار ؛ ومنطقياً أصيبت الدول العربية والإسلامية والإفريقية التي تعتمد على المساعدات الخليجية بشلل اقتصادي تام.

فقد أحدثت أزمة الخليج وتداعياها خللاً إقليمياً وعالمياً على الأصعدة كافة سواء السياسية والعسكرية والاقتصادية، بل والاجتماعية لا مثيل له، ولكن هناك سؤال فرض نفسه على الساحة المغاربية تحديداً ، حول أسباب تباين المواقف السياسية لدول الاتحاد المغاربي إزاء الأزمة الخليجية، ويمكننا إجمالها في نقاط خمس:

- حادثة نشأة الاتحاد المغاربي عام ١٩٨٩، إذ لم يتبلور ككيان سياسي ذي ثقل إقليمي وسياسي مؤثر وفاعل، وغابت عنه الأسس والأبجديات السياسية التي تكفل التنسيق بين أعضائه، ووحدة كلمتهم وموقفهم السياسي.

- اختلاف أنظمة الحكم في دول الاتحاد المغاربي ما بين شمولي، جمهوري ملكي، وعسكري؛ وهو ما ينتج التضاد في الرؤى والمصالح؛ للتباعد الحاد في النظرة السياسية لكل نظام من أنظمتها الحاكمة .

- تباين المصالح الاقتصادية بين كل نظام وآخر، فهناك ما يمثل الخليج له الأمان الاقتصادي كالمملكة المغربية، وهناك من يمثل العراق له، الأمن والدعم العسكري كالدولة الموريتانية، وهناك من لا يعنيه الأمر برمته كالجماهيرية الليبية، وهناك من هو غارق في مشاكله الاقتصادية، ولا يجد سبيلاً للخروج منها، كالجزائر والجمهورية التونسية.

موقف دول الاتحاد المغاربي من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١

- سيطرة الحركات الأصولية على الشارع السياسي في دول الاتحاد المغاربي، وتباينت المواقف وفق مدى التأثير، وصلابة النظام الحاكم .

- أدى غياب الدول الخليجية عن المشاركة الفاعلة لدول الاتحاد المغاربي اقتصادياً وسياسياً؛ إلى التبدل السياسي للجماهير المغاربية، فليس مستغرباً القول بأن التباين في المواقف السياسية كان يخص الحكومات فحسب، أما الشارع المغاربي، فكان مؤيداً للنظام العراقي من أول وهلة، ورأى الفرصة سانحة لإعادة تقسيم الثروة.

ويمكننا ختام القول بأن الأزمة الخليجية وتداعياتها، أصابت العروبة بجرح كبير، لم يلتئم حتى حينه ، وأن العراق والكويت كلاهما قد خسرا المعركة، ولم تقز سوى المصالح الأمريكية وحلفائها، ودوماً سوف تنتهي إلى هذه النتيجة أيّا كان موقفك السياسي من الأزمة.

- 1 - (1)John W. Spanier: Games National Play
' Washington: congressional quarterly Inc' 7ed' California University '1990' pp.97.
- ٢- الماركسية : وهي المدرسة الكبرى للفكر الاشتراكي والتي تنسب إلى كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣) الفيلسوف الألماني والاجتماعي ، والثوري المحترف. المؤسس للاشتراكية الديمقراطية والشيوعية الثورية. يطلق على نظريته " المادية الجدلية " ، وتخلص إلى القول بحتمية الاشتراكية وفشل الرأسمالية. للمزيد من التفاصيل ينظر:-
شاكر مجيد ناصر الشطري ، قاموس العميد للمصطلحات السياسية ، ط٢ ، دار الجواهري ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ص ٢١٥ - ٢١٦ .
- ٣- الكينزية: نسبة إلى عالم الاقتصاد الإنجليزي/جون ماينرد كينز John Maynard Keynes ١٨٨٣-١٩٤٩ ، واحد من أشهر رجال الاقتصاد، ويعد كتابه " النظرية العامة في التوظيف والفائدة والمال عام ١٩٣٦ العمدة في علم الاقتصاد الحديث ؛ فقد أحدث كتابه هذا ثورة وتغييراً جوهرياً في العديد من النظريات والسياسات الاقتصادية. وتتلخص نظريته في إتباع سياسة حرية العمل والتجارة ، وعدم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية. ودعا إلى تجنب الكساد عن طريق الإقراض بفائدة يسيرة ؛ فتزيد المصروفات والأنشطة التجارية والصناعية، ويتلاشى الكساد. للمزيد من التفاصيل ينظر:- حازم البيلالي، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٣٢ - ١٣٥ .
- ٤- وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية ، مؤسسة الشرق للإعلام والنشر، الجزائر ، ١٩٩٤ ، ص ١٧٤ .
- ٥- مارسيل سيرل، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة: حسن نافعة، ط١ ، دار سعاد الصباح الكويت ، ١٩٩٢ ، ص ٧٩ .
- ٦- الاتحاد المغاربي: تأسس في ١٧ شباط عام ١٩٨٩ بمدينة مراكش المغربية . ووقعت على بنوده الدول الخمس (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا). اتخذت المدينة المغربية الرباط عاصمة للاتحاد. ونص على التعاون بين دول الاتحاد في كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية والتجارية. وصار للاتحاد المغاربي تشيداً خاصاً به، ولكن سرعان ما جمدت أنشطته مع تباين وجهات النظر، وغياب الإرادة السياسية فيه. ينظر: عبد العزيز شرابي، اتحاد المغرب العربي (الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية) ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، ع٥ ، الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١٢ - ١٧ .
- ٧- عبدالرحمن عبدالله العوضي ، العدوان العراقي على الكويت ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، د. م. ، د.ت، ص ص ٨٤- ٨٥ .
- 8- Jean Jacques Roche 'Relations Internationales' 9ed' L.G.D.J' Paris' pp.124.
- ٩- الغزو العراقي للكويت ، عالم المعرفة ، ع ١٩٥ ، الكويت ، آذار - مارس ١٩٩٥ ، ص ٣٨٧ .

- ١٠- أحمد مصطفى أبو حاكمة ، تاريخ الكويت الحديث ، ط١ ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ص ٣٥٥.٣٥٣.
- ١١- عبد الله الأشعل: قضية الحدود في الخليج العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ص ١٠٠-١٠٢.
- ١٢- أحمد مصطفى أبو حاكمة ، المصدر السابق ، ص ٣٥٩.
- ١٣- جريدة القبس الكويتية ، ع ٧١٩٣ ، ٢٧/٦/١٩٩٣.
- ١٤- جمال زكريا قاسم، أزمة العلاقات الكويتية العراقية على عهد الملك غازي ١٩٣٣-١٩٣٩ ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الكويت ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٦-١٨.
- ١٥- جريدة صوت الكويت، ع ٥٢١ ، ١٣/١/١٩٩٢.
- ١٦- جزيرة وربة : جزيرة صغيرة المساحة تمتد بشكل عرضي يفصلها عن جزيرة بوبيان في الجنوب خور بوبيان ، وتعد أقصى جزيرة كويتية نحو الشمال الغربي ، ومن ثم استمدت أهميتها من موقعها عند الحدود المائية مع العراق، حيث يفصلها عن الأراضي العراقية خور شتيانة . للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد صبري محسوب ، الجزر العربية (معطيات البيئة وإمكانات تنميتها)، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ٢٠٠٦ ، ص ٣٠.
- ١٧- جزيرة بوبيان : أكبر الجزر الكويتية مساحة على الإطلاق بمساحة قدرها ٩١٧ كم . تقع أمام الساحل الكويتي بمحور طولي من الجنوب الشرقي باتجاه الشمال الغربي، ويفصلها عن اليابسة خور الصبية باتساع كيلو مترين في المتوسط . وترجع أهميتها الاستراتيجية إلى كونها حاجز بين الكويت، وبين إيران العراق ، إلى جانب تواجد البترول وخصوبة أرضها زراعياً . للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه ، ص ٢٤.
- ١٨- اتفاقية الجزائر ١٩٧٥: هي اتفاقية وقعت بين العراق وإيران في ٦ آذار عام ١٩٧٥ بين نائب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين وشاه إيران محمد رضا بهلوي تحت رعاية الرئيس الجزائري آنذاك هواري بومدين . يرجع سبب النزاع إلى العام ١٩٣٧ ، باعتبار نقطة معينة في شط العرب غير نقطة " خط القعر " هي الحدود البحرية بين العراق وإيران، قبول الأمر بالرفض من كلا الدولتين، وأعلن العراق أن مياه شط العرب بكاملها أراضي عراقية ؛ فامتعضت إيران ، ورفضت ما طرح من العراق ؛ ومن هنا جاءت دعوة الرئيس الجزائري ، لعقد الاتفاقية ، ووافق العراق على مضض؛ اعتبار نقطة خط القعر هي الحدود البحرية بين الدولتين ، فقد كان في حاجة إلى وقف الصراع المسلح للأكراد بقيادة مصطفى البارزاني المدعوم من شاه إيران ، ومع سقوط الشاه ، وصعود روح الله الخميني إلى سدة الحكم ، قام الرئيس العراقي إلغاء الاتفاقية في ١٧ أيلول ١٩٨٠؛ فكان سببا لاشتعال حرب الخليج الأولى ١٩٨٠-١٩٨٨ . للمزيد من التفاصيل ينظر: - محمد صلاح سالم ، العراق ما جرى واحتمالات المستقبل، ط١، عين للدراسات الإنسانية والاجتماعية ،الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٣ ، ص ٧٢ .

19- Hussein ،Amirsadeghi: The Security of The Persian Gulf، The Library Cataloging BRITISH LIBRARY، 1981، PP.210.

٢٠- هوراي بومدين : أسمى الحقيقي محمد بوخروبة ولد يوم ٢٣ آب عام ١٩٣٢ بدوار بني عدي مقابل جبل هواره ببليدية حساينه الواقعة غرب مدينة قالمة لمسافة ١٥ كيلو متر ينتمي لعائلة من صغار الفلاحين الاب يدعى الحاج ابراهيم ابو خروب وام بربرية من منطقة القبائل تدعى تونس بو هزيلة وهو شقيق لسبعة اخوة ثلاثة ذكور واربعة بنات يعد من ابرز رجالات السياسة والحكم بالجزائر في النصف الثاني من القرن العشرين ، درس في مدرسة ألمابير في قالمة وفي عام ١٩٤٩ توجه للدراسة في معهد الكتانية بقسنطينة ثم هرب إلى مصر لكي لا يؤدي الخدمة العسكرية، ودرس في الأزهر والمدارس الخديوية لما التحق بالثورة غير أسمى إلى هوراي بومدين وترجع في المسؤوليات حتى أصبح قائد الولاية الخامسة برتبة عقيد وعمره ٢٥ عاماً عين على رأس قيادة الأركان التي كان لها صراع فيما بعد مع الحكومة المؤقتة في عهد الاستقلال عمل وزيراً للدفاع أطاح بالرئيس بن بلة في ١٩ حزيران ١٩٦٥ ترأس الجزائر وعمل على بناء الدولة الجزائرية من خلال ثلاثية الثورة الزراعية والصناعية والثقافية، وكان فاعلاً في منظمة الوحدة الأفريقية وفي المؤتمر الإفرواسيوي، أذ طالب في ٣ ايلول عام ١٩٧٣ بنظام دولي جديد ، ساند ودعم مصر في حرب تشرين الاول عام ١٩٧٣، نجح بو مدين في بناء مؤسسة عسكرية متينة والتي أصبحت فيما بعد صاحبة الفضل في كل صغيرة وكبيرة ، بل يمكن القول ان النظام السياسي أصبح هو الجيش والجيش أصبح هو النظام السياسي ، اضافة الى تقوية جهاز المخابرات العسكرية التي كانت ولا تزال من اهم وابرز الاجهزة النافذة في الجزائر، توفي أثر مرض عضال مفاجئ استعصى علاجه توفي في ٢٧ كانون الاول ١٩٧٨ . للمزيد من التفاصيل ينظر: عمار بومايدة ، بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام ، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر، ٢٠٠٨ ، ص ص ١٦ - ١٨ ؛ فاطمة الزهراء بن عبدالرحمن ، هوراي بو مدين ودوره السياسي والعسكري في الثورة الجزائرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية ، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، ٢٠١٥ ، ص ص ٦ - ١١؛ محمد العيد مطهر، هوراي بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى للطباعة والنشر ، الجزائر ، (د.ت)، ص ص ٣٣ - ٥٥ .

٢١- محمد رضا بهلوي (١٩٨٠-١٩١٩) : تعلم بسويسرا . التحق بالكلية الحربية بطهران. تزوج من الأميرة فوزية ابنة الملك فؤاد الأول ملك مصر . تولى عرش إيران بعد تنازل والده عن الحكم عام ١٩٤١. وظل يحكم حتى قام الخميني بثورته عام ١٩٧٩. ينظر: الموسوعة العربية الميسرة ، ج ٢، دار النهضة (بيروت ١٩٨٠) ، ص ١٦٦ .

22- Spencer ، Tucker: Priscilla Roberts: The Encyclopedia of The Arab –Israeli conflict، U.S .pp. 80.

٢٣. عبد الرضا علي أسيري : الكويت في السياسة الدولية المعاصرة ، ط ٢، الكويت ، ١٩٩٢ ، ص ٨٧.

24-H:Richard Sindelar & J.E.Peterson 'Crosscurrents' in the Gulf, London & New York, 1988, pp.95-98.

٢٥- يونان لبيب رزق، قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٧٧.

٢٦- الأمم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت (١٩٩٠.١٩٩٦) ، سلسلة الكتب الزرقاء ، المجلد التاسع ، منشورات الأمم المتحدة ، كانون الثاني ١٩٩٦ ، ص ص ١٣١- ١٣٣.

٢٧- كمال عبد اللطيف: المتفقون المغاربة وحرب الخليج ، مجلة المستقبل العربي ، ع ٧٧١ ، أيار ، ١٩٩٩ ، ص ٢٢.

٢٨- الغزو العراقي للكويت ، عالم المعرفة ، ع ١٩٥ - ، ص ٣٧٩.

٢٩- محمد الرميحي، أصداء حرب الكويت (ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه) ، ط١، دار الساقى ، بيروت، ١٩٩٤ ، ص ٨٤.

30- S.Rubinond C.Top Iran & iran & War ، London ، 1948، pp. 88 .

٣١- أزمة الخليج (المواقف العربية والدولية) ، الهيئة العامة للاستعلامات القاهرة - آب ، ١٩٩٢ ، ص ٢٢.

٣٢- معمر القذافي :- وهو معمر عبدالسلام بن حميد بو منيار بن حميد بن نايل القحصي من قبيلة القذافه رئيس الجماهيرية الليبية السابق . قائد ثورة الفاتح من أيلول ١٩٦٩ ، التي أطاحت بالنظام الملكي في ليبيا . تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٦٥ برتبة ملازم ثم أوفد في بعثة إلى بريطانيا، حيث تخرج من الأكاديمية الملكية العسكرية في سانت هيرست . كان القذافي على رأس تنظيم الضباط الوطنيين الأحرار الذي أنهى الملكية الليبية ، وأطاح بحكم الملك محمد أدريس الأول ١٨٩٠ - ١٩٨٣ ، أول ملك لليبيا بعد الاستقلال عن الاحتلال الإيطالي عام ١٩٥١ ، وأقام القذافي الجمهورية الليبية . ونادى أثناء مدة حكمه بالوحدة العربية ، وانتقد الشيوعية والرأسمالية، وساند بعض الحركات الثورية في العالم . للمزيد من التفاصيل ينظر:- هاجر خضر محمد النصاروي ، معمر القذافي ودوره في سياسة ليبيا الداخلية حتى عام ١٩٨٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦ ، ص ص ٣٨ - ٤٠ .

٣٣- أزمة الخليج (المواقف العربية والدولية) ، ص ٢٢-٢٣.

٣٤- الغزو العراقي للكويت ، عالم المعرفة ، ع ١٩٥ - ، ص ٣٨٣.

٣٥- عبد المنعم سعيد : حرب الخليج والفكر العربي ، دار الشروق القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٦١.

٣٦- صحيفة السفير اللبنانية ، ع ٥٠٥ ، ٢٣/٢/١٩٩١.

37- Eqiduid by: H. Richard bindeiar and J. F. Peterson, Crosscorentsm The Gulf 2, London & New York, 1988, p.23.

- ٣٨- صحيفة حقائق التونسية ، ع ٢٦٦ ، ٢٨/٩/١٩٩٠.
- ٣٩- محمد الرميحي ، المصدر السابق، ص ٨٧ .
- ٤٠- أزمة الخليج (المواقف العربية والدولية) ، ص ٢٧.
- ٤١- زين العابدين بن علي : الرئيس الأسبق للجمهورية التونسية . التحق ومجموعة من زملائه بمدرسة للسلاح بمدينة سان سير الفرنسية . كما حصل على شهادة مدرسة مدفعية الميدان المضادة للطيران بالولايات المتحدة الأمريكية . استهل حياته ضابطاً بقيادة الأركان ومشرفاً على الأمن العسكري من عام ١٩٥٨-١٩٧٤، ثم عُين ملحقاً عسكرياً بالسفارة التونسية بالرباط . وعين في العام ١٩٧٧ مديراً عاماً للأمن الوطني ثم سفيراً للجمهورية التونسية بمدينة وارسو البولندية. أصبح وزيراً للداخلية عام ١٩٨٦. وتولى رئاسة الجمهورية في السابع من تشرين الثاني عام ١٩٨٧ . للمزيد من التفاصيل ينظر: . مروه رسول رحيم حسين الحلو، زين العابدين بن علي ودوره السياسي في تونس الى عام ٢٠٠٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، ٢٠١٩ ، ص ص ١٣ - ١٤ .
- ٤٢- صحيفة البيان التونسية ١٢/٥/١٩٩٠ .
٤٣. سامي عصاصة ، هل انتهت حرب الخليج (دراسة جدلية في تناقضات الأزمة) ، ط ١، مكتبة بيسان، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ص ٣٣٨-٣٤٠.
- ٤٤- المصدر نفسه .
- ٤٥- الغزو العراقي للكويت ، عالم المعرفة ، ع ١٩٥ ، ص ٣٨٤.
- ٤٦- جريدة الشروق العربي الجزائرية ١٨/١٢/١٩٩٠ .
- ٤٧- سامي عصاصة ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨.
- ٤٨- الشاذلي بن جديد :- ولد بتاريخ ١٤ نيسان عام ١٩٢٩ بقرية بوفلجا ولاية عنابة شرق الجزائر على الحدود التونسية من اسرة متواضعة مارس في شبابه مهناً صغيرة ومختلفة ثم عمل ملازماً في الجيش الفرنسي قبل انضمامه الى رجال المقاومة في قسنطينة منذ اندلاع الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ ، ثم التحق بالتنظيم السياسي العسكري بجبهة التحرير الوطني عام ١٩٥٥ ونظراً لشجاعته وانضباطه وفهمه للقيادة وتفوقه في حرب الانتصار عين قائداً للكتيبة الثالثة عشر في منطقة قسنطينة بالقرب من الحدود التونسية ، ثم عين عام ١٩٥٦ قائداً لمنطقة ، ورفقي عام ١٩٥٧ الى رتبة مساعد قائد ناحية وبعدها الى رتبة نقيب عام ١٩٥٨ ، وفي عام ١٩٦١ استدعي للعمل في قيادة اركان المنطقة الشمالية على الحدود المغربية وفي عام ١٩٦٢ بعد الاستقلال عين حاكماً لولاية قسنطينة ، وفي حزيران ١٩٦٤ تم تعيينه حاكماً لولاية وهران، وتقلد منصب وزارة الدفاع عام ١٩٦٥ وعينه الرئيس الجزائري

هوارى بو مدين في كانون الاول عام ١٩٧٨ المسؤول الاول عن القوات الجزائرية واصبح رئيساً للجزائر في ٧ شباط ١٩٧٩ . توفي بتاريخ ٦ تشرين الاول ٢٠١٢ في الجزائر. للمزيد من التفاصيل ينظر:- سعد توفيق عزيز عبدالله البزاز، الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد ١٩٧٩ - ١٩٩٢ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ٢٠١٠ ، ص ص ٢٢ - ٢٣ ؛ معاطي محمد احمد ، الجزائر ما بعد بو مدين، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ١٥ ، العدد ٥٦ ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٨١ .

٤٩- أزمة الخليج (المواقف العربية والدولية) ، ص ٣٥

٥٠- جريدة الأيام الجزائرية ١٩٩١/٢/١.

٥١- جريدة الأمة الجزائرية ١٩٩١/٢/٥.

٥٢- أزمة الخليج (المواقف العربية والدولية) ، ص ٣٨.

٥٣- الغزو العراقي للكويت ، ص ٣٨٤.

٥٤- عوده بطرس عوده ، حرب الخليج من المسؤول ، ط ٣ ، عمان ، ١٩٩٢م ، ص ٨١.

٥٥- معاوية ولد سيدى أحمد الطابع : ولد في عام ١٩٤٣ في مدينة أطار شمال موريتانيا ، كان من الضباط الاوائل الذين درسوا في فرنسا بغية تشكيل الجيش الموريتاني الناشئ مع الاستقلال ، شارك في دورات تمرين سلاح المدرعات والمشاة في المدرسة الحربية ، ما أهله لان يصبح نائب قائد الاركان المكلف بالعمليات عام ١٩٧٩ في مدة حرب الصحراء ، ثم عين قائداً للمنطقة الشمالية وخاض معارك مع ثوار جبهة البوليساريو ، شارك في انقلاب تموز عام ١٩٧٨ الذي أسقط حكومة المختار ولد دادة ، وعين وزيراً للدفاع ثم عين وزيراً مكلفاً برئاسة اللجنة العسكرية عام ١٩٧٩ ، وعين وزيراً للدفاع ورئيساً للوزراء عام ١٩٨١ ، وفي عام ١٩٨٤ قاد انقلاباً عسكرياً ضد الرئيس محمد خونا ولد هيداله ، وتسلم السلطة في موريتانيا . ينظر: محمد محمود ودادي ، تجربة وزير مدني في حكم عسكري ١٩٨٥ - ١٩٨٧ ، دار العربية للموسوعات ، نواكشوط ، ٢٠٠٦ ، ص ١٨٧ ؛ محمود صالح الكروي وفصيل شلال عباس ، العلاقات الموريتانية - الاسرائيلية من التطبع الى التجمد الى القطع ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٧٩ ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٥٢ .

٥٦- جريدة أخبار نواكشوط ١٩٩١/٢/٢٥.

٥٧- محمد الأمين ولد سيدي باب: مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٨٩.

٥٨- حلمي شعراوي، أفريقيا من قرن إلى قرن ، ط ١ ، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٧٤.٧٣.

٥٩- الجريدة الرسمية المغربية ، ١٩٩٠/٨/٣ ، ص ١.

- ٦٠- محمد الرميحي ،المصدر السابق ، ص ٨٤.
- ٦١- المصدر نفسه ، ص ص ٨٢ - ٨٥.
- ٦٢- أزمة الخليج (المواقف العربية والدولية، ص ٣١.
- ٦٣- الجريدة الرسمية المغربية ، ١٩٩١/١/٢٠ ، ص ٥.
- ٦٤- أزمة الخليج ، المواقف العربية والدولية ، ص ٣١ - ٣٢.
- ٦٥- عوده بطرس عوده ، المصدر السابق ، ص ٨٣.
- ٦٦- الجريدة الرسمية المغربية ، ١٩٩١/٢/٢٥ ، ص ١.
- 67- Foveign Relations of the united States، 1961-1963، Volume Xv11 Near East 1961-1962، General Editor، Nina. J Novinge United States Gorenment Printing office Washington.pp.8.
- 68- F.O.No 13123780، 80، 8 March 1939، Sir Peterson، London.pp.90.
- 69-S. Rubinond C. Top Iran and Iraq and War، London، 1988،pp.76.
- 70 - Washington Post، September 16، 1990.
- 71- New York Times، November 9. 1990.
- 72-The Middle East & North Africa،2 May1995،p.837.
- 73-L'ÉTAT DU MONDE ، paris : Découverte، 1994، p.5.
- 74- Randa ،Sab: Economic Impact of Selected Conflicts in the Middle East: What Can We Learn from the Past?، International Monetary Fund،2014،pp7.
- ٧٥-إبراهيم سعد الدين ابراهيم ، كيف يُصنع القرار في الوطن العربي ، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٢٥.
- ٧٦- محمد الرميحي ، المصدر السابق ، ص ٨٢؛ ٨٥.
- ٧٧- الغزو العراقي للكويت ، عالم المعرفة ، ع ١٩٥ ، ص ٣٢٩ . ٣٣٠.
- ٧٨- الأصولية : هي اصطلاح سياسي فكري مستحدث ظهر مع تأسيس جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٢٨ واستمرت بعد ذلك الحركات الإسلامية المتشددة. التي تطالب بالعودة إلى أصول الإسلام ؛ مطالبة بالجهاد المسلح في وجه المعارض - طبقاً لوجهة نظرهم - سواء كان مسلماً أو غير ذلك . ينظر: مجالي مرسى، معجم العالم العربي ، ترجمة ، سعد جورج ، دار الهيثم ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ٢٩.
- ٧٩ -غازي بن عبد الرحمن القصيبي، أزمة الخليج محاولة للفهم ، ط٢ ، دار الساقى ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٧٨.
- ٨٠- كميل منصور، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره (عرض وثائقي) ، ط١ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٢٠٠.

- ٨١- غازي بن عبدالرحمن القصيبي ، المصدر السابق ، ص ص ٧٨-٧٩.
- ٨٢- العربي بالخير: ولد في الأول من كانون الثاني عام ١٩٣٨ ، في ولاية تيارت في الجزائر والده بالخير الحاج الحبيب ولد مولاي وامه بسلطاني كلثوم كان سياسياً ودبلوماسياً جزائرياً ، درس في المدرسة الفرنسية وانتقل ما بين معسكر وهران وسيدي أبو العباس غربي الجزائر وفاس المغربية ، ثم انضم الى المدرسة العسكرية في سان ماركسون في فرنسا اذ درس الهندسة ، فر من الجيش الفرنسي والتحق بالثورة الجزائرية عام ١٩٥٨ وعمل من تونس في صفوف جيش التحرير الوطني ، ينتمي بالخير من جيل ضباط الجيش الذين شكلوا الأساس للنخبة الحاكمة في الجزائر منذ استقلالها عن فرنسا عام ١٩٦٢ ، تدرج بعد الاستقلال بالمناصب مستفيداً من حاجة الجيش من ضباط محترفين عند ما كانت اقلية المقاومين الذين شاركوا في الثورة ذوي تعليم بسيط او منعدم وبرز دور الرجل بوصفه فاعلاً أساسياً في كل القرارات العليا ، التي كانت تتخذ في هرم الدول بداية من اختيار خليفة الرئيس الراحل هاري بو مدين في كانون الأول ١٩٧٨ وكان له دورا بارزا في ترجيح كفة الشاذلي بن جديد لخلافة بو مدين ، لذلك رقيه لرتبة عقيد وعينه امين عام لرئاسة الجمهورية ثم وزير الداخلية في أيلول ١٩٩١ ، واشرف على تنظيم اول انتخابات برلمانية تعدديه في الجزائر فازت بجولتها الأولى الجبهة الإسلامية للإنقاذ كما عين في عام ٢٠٠٠ مدير لديوان عبد العزيز بوتفليقة ، ثم سفيراً في المغرب عام ٢٠٠٥ ، حتى وفاته في الثامن والعشرون عام ٢٠١٠ عن عمر ناهز اثنان وسبعون عاماً : للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد سمراري ، واقع سنين الدم ، دار الله اعلم ، الجزائر، د.ت، ص٢٦٥ ؛ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مراسم فردية ، العدد ٩٠٧٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥ .
- ٨٣- مولود حمروش :- سياسي ورئيس حكومة سابق ، ولد عام ١٩٤٣ بمدينة الحروش حال على شهادة الماجستير في القانون والعلوم السياسية من جامعة الجزائر ، ثم التحق بصفوف الجيش الوطني الشعبي خلال مدة حكم الرئيس هواري بو مدين وكلف بمنصب مدير البروتوكولات ، ثم تقلد منصب رئيس الحكومة الجزائرية بتاريخ ٥ ايلول ١٩٨٩ خلفاً لقاصدي مباح حتى عام ١٩٩١ اي خلال مدة حكم الشاذلي بن جديد ، دخلت الجزائر في عهده بعد الاعلان عن دستور ١٩٨٩ مرحلة جديدة اهم ما يميزها فتح المجال لكل حرية لتشكيل الاحزاب السياسية او ما اصطلح عليها الدستور " بالجمعيات ذات الطابع السياسي " ، وظهر على الساحة السياسة ما يزيد على ٦٠ حزباً وكانوا يتنافسون بانتخابات حزيران عام ١٩٩٠ . للمزيد من التفاصيل ينظر:- مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج٧ ، مؤسسة هانيداد، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٢٩٤ .

٨٤- فرانسوا ميتران (١٩١٦-١٩٩٦) ، ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي . كان محبا للأدب . تعرض للاعتقال الألماني ، ونجح في الهرب ، وتولى المقاومة الداخلية للنازيين . تولى الرئاسة الفرنسية في فترتين

رئاسيتين (١٩٨١-١٩٩٥). ينظر : محمد حمدي ، قاموس التواريخ ، مج ١ ، ط ١ ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٤٦١.

85-coudurier hubert، le monde selon chirac : les coulisses de diplomatie française paris calmann-levy 1998، p193.

86- Algeria ، National Charter، Algeria : Democratic & Popular of Algeria ، Ministry of Culture & Information ، 1981، p.90.

٨٧- عبدالحميد براهيم ، المصدر السابق ص ٢١٨.

٨٨- المصدر نفسه ، ص ٢٢٠-٢٢١.

89-François Malie، Benjamin Stora، François Mitterrand et la guerre d'Algérie، Hachette Pluriel، paris، 2012، p.16.

٩٠- غازي بن عبدالرحمن القصيبي ، المصدر السابق ، ص ص ٧٨-٧٩.

٩١- حماة الله ولد السالم ، موريتانيا في الذاكرة العربية ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٢٧٢-٢٧٣.

٩٢- السيد عبدالله ولد اباه ، الخيار الديمقراطي والبنية الاجتماعية في موريتانيا : التعددية الديمقراطية وأزمة الدولة الوطنية في موريتانيا ، المستقبل العربي ، السنة ١٨ ، ع ١٩٨ ، آب ١٩٩٥ ، ص ٩٠.

٩٣- أحمد الوافي ، الخيار الديمقراطي والبنية الاجتماعية في موريتانيا : السلطة القبلية ونظام الدولة المركزية في المجتمع الموريتاني ، المستقبل العربي ، السنة ١٨ ، ع ١٩٨ ، آب ١٩٩٥ ، ص ٨٤.

٩٤- عادل مساوي و عبد العلي حامي الدين ، المغرب العربي (التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية) ، منشورات جامعة الرباط ، المغرب ، د.ت ، ص ٣٨١.

٩٥- معهد البحوث والدراسات العربية ، الجمهورية الإسلامية الموريتانية (دراسة مسح شاملة) ، ١٩٧٨ م ، ص ٧٢٩ .

٩٦- المصدر نفسه ، ص ٧٥٩ .

٩٧- حمدي شعراوي ، أفريقيا من قرن إلى قرن ، ط ١ ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٤٤٨-٤٤٩.

٩٨- أزمة الخليج (المواقف العربية والدولية) ، ص ٣٥٩.

٩٩- جريدة الميثاق الوطني المغربية ، ٣/٨/١٩٩٠.

١٠٠- علي كريمي ، الدبلوماسية المغربية وسياسة المحاور العربية ، مجلة أبحاث ، ع ٨ ، ١٩٨٥ ، ص ٥٧.

١٠١- الحسان بوقنطار ، المغرب وأزمة الخليج ، المستقبل العربي ، مج ١٤، ع ١٥٠ ، المغرب ، ١٩٩١ ، ص ١٠٠.

102-Al Ahnaf ، L'Opposition maghrebone face a la crise du Golfe ، pp.102-103.

103 - Le Monde ، 7-3-1991.

١٠٤- جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية ، ١٩٩١/٢/٩.

١٠٥-الحسان بوقنطار ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٩-١١٠.

ثَبَّتَ المصادر والمراجع

أولاً : المصادر والمراجع العربية

- ١- إبراهيم سعد الدين ابراهيم ، كيف يُصنع القرار في الوطن العربي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٨ .
- ٢- أحمد الوافي ، الخيار الديمقراطي والبنية الاجتماعية في موريتانيا ، السلطة القبلية ونظام الدولة المركزية في المجتمع الموريتاني ، المستقبل العربي ، السنة ١٨، ع ١٩٨، آب .
- ٣- احمد مصطفى أبو حاكمة ، تاريخ الكويت الحديث ، ط١، ذات السلاسل ، الكويت ١٩٨٤ .
- ٤- عبد الرضا علي أسيري ، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة ، ط٢، الكويت ، ١٩٩٢ .
- ٤- عبدالله الأشعل ، قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
٥. أزمة الخليج (المواقف العربية والدولية)، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ١٩٩٢ .
- ٦-الأمم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت (١٩٩٠-١٩٩٦) ، سلسلة الكتب الزرقاء، المجلد التاسع ، منشورات الأمم المتحدة .
- ٧- عبد الحميد براهيم، في أصل الأزمة الجزائرية (١٩٥٨-١٩٩٩)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١ .
- ٨- جريدة القبس الكويتية، ع ٧١٩٣، ١٩٩٣/٦/٢٧.
- ٩- جريدة صوت الكويت، ع ٥٢١، ١٩٩٢/١/١٣.
- ١٠- جريدة أخبار نواكشوط ١٩٩١/٢/٢٥.
- ١١- جريدة الأيام الجزائرية ١٩٩١/٢/١.
- ١٢- جريدة الأمة الجزائرية ١٩٩١/٢/٥.
- ١٣- الجريدة الرسمية المغربية ، ١٩٩٠/٨/٣.
- ١٥- جريدة الشروق العربي ١٩٩٠/١٢/١٨.
- ١٦- جريدة الميثاق الوطني المغربية ، ١٩٩٠/٨/٣.

موقف دول الاتحاد المغاربي من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١

- ١٧- جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية ، ١٩٩١/٢/٩
- ١٨- نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، ط١، دار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٤ .
- ١٩- محمد حمدي، قاموس التواريخ ، مج ١، ط١، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠١٤ ،
- ٢٠- حسين خلف الشيخ خزل، تاريخ الكويت السياسي ، ج ١، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٦٢ .
- ٢١- يونان لبیب رزق، قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ٢٢- محمد الرميحي ، أصداء حرب الكويت (ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه) ، ط١، دار الساقی، بيروت، ١٩٩٤ .
- ٢٣- محمد سالم، العراق ما جرى واحتمالات المستقبل ، ط١، عين للدراسات الإنسانية والاجتماعية، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٣ .
- ٢٤- عبد المنعم سعيد، حرب الخليج والفكر العربي ، دار الشروق، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ٢٥- مارسيل سيرل، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد ترجمة ، حسن نافعة ، ط١، دار سعاد الصباح الكويت ، ١٩٩٢ .
- ٢٦- عبد العزيز شرابي، اتحاد المغرب العربي (الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية) ، مجلة الاقتصاد والمجتمع، ع٥٥ ، الجزائر ٢٠٠٨ .
- ٢٧- غسان شربل ، العراق من حرب إلى حرب (صدام مرّ من هنا) ، نسخة مجمعة من جريدة الحياة ، لندن ٢٠١٠ .
- ٢٨- حمدي شعراوي، أفريقيا من قرن إلى قرن ، ط١، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة ، ٢٠١٠ .
- ٢٩- صحيفة حقائق التونسية ، ع ٢٦٦، ١٩٩٠/٩/٢٨ .
- ٣٠- صحيفة السفير اللبنانية ، ع ٥٠٥ ، ١٩٩١ / ٢ / ٢٣ .
- ٣١- وليد عبد الحي ، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية ، مؤسسة الشرق للإعلام والنشر، الجزائر، ١٩٩٤ .
- ٣٢- كمال عبد اللطيف، المتفقون المغاربة وحرب الخليج ، مجلة المستقبل العربي ، ع ٧٧١، أيار، ١٩٩٣ .
- ٣٣- السيد عبدالله ولد اباه ، الخيار الديمقراطي والبنية الاجتماعية في موريتانيا: التعددية الديمقراطية وأزمة الدولة الوطنية في موريتانيا، المستقبل العربي، السنة ١٨، ع ١٩٨، آب ١٩٩٥ .
- ٣٤- سامي عصاصة، هل انتهت حرب الخليج (دراسة جدلية في تناقضات الأزمة) ، ط١، مكتبة بيسان ، بيروت، ١٩٩٤ .
- ٣٥- عوده بطرس عوده ، حرب الخليج من المسؤول ، ط٣ ، عمان ، ١٩٩٢ م .
- ٣٦- عبدالرحمن عبدالله العوضي ، العدوان العراقي على الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ب.ت .

موقف دول الاتحاد المغاربي من الاحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١

- ٣٧- الغزو العراقي للكويت، عالم المعرفة، ع ١٩٥، الكويت / آذار ١٩٩٥ .
- ٣٨- جمال زكريا قاسم ، أزمة العلاقات الكويتية العراقية على عهد الملك غازي ١٩٣٣-١٩٣٩ ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الكويت ، ١٩٩٢ .
- ٣٩- غازي بن عبد الرحمن القصيبي، أزمة الخليج محاولة للفهم ، ط٢ ، دار الساقى ، بيروت ، ١٩٩٢ .
- ٤٠- علي كريمي ، الدبلوماسية المغربية وسياسة المحاور العربية، مجلة أبحاث ، ع٨، خريف ١٩٨٥ .
- ٤١- الحسان بوقنطار، المغرب وأزمة الخليج ، المستقبل العربي ، مج١٤، ع ١٥٠، المغرب ، ١٩٩١ .
- ٤٢- عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج٤، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٩٠ .
- ٤٣- محمد محمود ودادي، الوزير تجربة وزير مدني في حكم عسكري ١٩٨٠ - ١٩٨٧، دار العربية للموسوعات، نواكشوط ، ٢٠٠٦ .
- ٤٤- محمود صالح الكروي وفيصل شلال عباس ، العلاقات الموريتانية - الاسرائيلية من التطبع الى التجمد الى القطع ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٧٩ ، بيروت ، ٢٠١٠ .
- ٤٥- محمد صبري محسوب ، الجزر العربية (معطيات البيئة وإمكانيات تنميتها)، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ٢٠٠٦ .
- ٤٦- مجالي مرسي، معجم العالم العربي، ترجمة ، جورج سعد ، دار الهيثم ، بيروت ، ١٩٩٤ .
- ٤٧- عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي (التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية) ، منشورات جامعة الرباط ، المغرب ، ب.ت .
- ٤٨- معهد البحوث والدراسات العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية (دراسة مسحية شامة) ، ١٩٧٨م
- ٤٩- كميل منصور، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره (عرض وثائقي) ، ط١ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٨ .
- ٥٠- الموسوعة العربية العالمية ، ط٢، ج٩، الرياض، ١٩٩٩ .
- ٥١- الموسوعة العربية الميسرة ، ج٢، دار النهضة، بيروت ١٩٨٠ .
- ٥٢- محمد الامين ولد سيدي باب ، موريتانيا في الذاكرة العربية ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
- ٥٣- محمد الامين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية ف موريتانيا ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٥ .

ثانيا: المصادر والمراجع الإنجليزية

- 1-Algeria ، National Charter، Algeria : Democratic & Popular of Algeria ، Ministry of Culture & Information ،1981.
- ٢ - A.M.ABU.HAKIMA، History of Eastern Arabia(1750-1800)،Beirut،1965.
- ٣ - Arnold T. Wilson، 'The Middle East'، International Affairs 5: 2، 1926.
- Bombay Selections ،Vol.XXIV،Bombay،1865.4

- 5-Government Printing office Washington.pp.8.
- 6-F.O.No 13123780, 80, 8 March 1939, Sir Peterson, London..
- 7-Foreign Relations of the united States, 1961-1963, Volume Xv11 .
- 8-Foreign Relations of the united States, 1961-1963, Volume Xv11 Near East 1961-1962, General Editor, Nina. J Novinge United States Gornment Printing office Washington.
- 9-H:Richard Sindelar & J.E.Peterson 'Crosscurrents' in the Gulf,London&New York,1988.
- 10-Hussein ,Amirsadeghi: The Security of The Persian Gulf, The Library Cataloging BRITISH LIBRARY, 1981.
- 11-Jean Jacques Roche , Relations Internationales,9ed,L.G.D.J,Paris,2018
- 12-John W. Spanier: Games National Play, Washington: congressional quarterly Inc, 7ed, California University ,1990.
- 13-Leon, Aron ,Journal of Democracy, Volume 17, Number 2 ,April 2006, The Johns Hopkins University Press,U.S.
- 14-Randa ,Sab: Economic Impact of Selected Conflicts in the Middle East: What Can We Learn from the Past?, International Monetary Fund,2014.
- 15-S.Rubinond C.Top Iran &Iran & War ,London,1948.
- 16-Spencer, Tucker: Priscilla Roberts: The Encyclopedia of The Arab –Israeli conflict, U.S .
- 17-League of Nations Treaty Series, vol. 19.
- 18-LOUISE, FAWCETT: The Middle East in International Affairs, International Affairs, Virtual issue, July 2018.
- 19-New York Times, November 9. 1990
- 20-The Middle East & North Africa1995.
- ٢1-Washington Post, 16 September, 1990.
- 22-Washington Post Press 19-1-1991.

ثالثا: المصادر والمراجع الفرنسية:

- 1-Al Ahnaf , L`Opposition maghrebone face a la crise du Golfe .
- 2-Coudurier hubert, le monde selon chirac : les coulisses de diblomatie francais paris calmann-levy
- 3-François Malie, Benjamin Stora, François Mitterrand et la guerre d'Algérie, Hachette Pluriel,paris,2012
- 4- , 1994, paris : Découverte,L'ÉTAT DU MONDE
- 5- Le Monde , 7-3-1991.